سياسات
Siyasat

من مقالات العدد

إعلام الشتات والتأثير السياسي في السودان

المؤسسات الإعلامية الليبية
بين الفعل السياسي والفاعل الإعلامي

العدد التجريبي

مجلة دورية تصدر عن معهد سياسات.
إبريل ٢٠٢٥

«مجلة سياسات» هي مجلة محكّمة تصدر عن معهد سياسات للسياسات العامة والحكم الرشيد، وتخضع المواد المنشورة بها لمراجعة النظراء، وتهتم المجلة بتعزيز نهج تعاوني وإدماجي لتطوير السياسات العامة والحوكمة والتنمية في العالم العربي. وتعمل كمنصة للأصوات و وجهات النظر المتنوعة حول التحديات الحالية التي تواجهها المنطقة في السياسات العامة.

للمجلة هيئة تحريرية مختصه تشرف على إصدار المجلة طبقاً للقواعد الاكاديمية المتعارف عليها، ويتم إضافة أعضاء جدد عند الحاجة في لديهم خبرات في موضوع العدد، ومحتواه. تتبع المجلة منهجية التحكيم العلمي وتستند إلى الميثاق الأخلاقي لقواعد النشر فيها، وقواعد النزاهة الأكاديمية.

تهدف مجلة سياسات إلى الإسهام في تعزيز بيئة البحث العلمي باللغة العربية، وإثراء النقاش الأكاديمي حول القضايا المعاصرة ذات الصلة بالسياسات العامة وصنع القرار في العالم العربي، وتدعم مشاركة المهنيين وأصحاب المصلحة والكتاب خارج النطاق الاكاديمي من المشاركة والكتابة ضمن أعداد المجلة، وتعمل المجلة على توفير الدعم اللازم لغير الاكاديميين للتأكد من جودة المحتوى المقدم وإلتزامه بشروط الكتابة والنشر الاكاديمي.

تُعنى المجلة بالمقالات والدراسات والبحوث وبالأوراق البحثية عمومًا في مجال السياسات العامة، بما في ذلك دراسات الحالات، والسياسات العمومية، والنظريات الحديثة في السياسات العامة، وقضايا التهجير والحروب والصراعات مع التركيز على الشان العربي وشمال أفريقيا.

ويندرج في هذا السياق اتجاهات المجتمع المدني والمشاركة السياسية والاجتماعية وانعكاسها على السلوك السياسي للحكومات والقوى السياسية والاجتماعية والحزبية وسائر الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين.

رئيس التحرير:
احمد محسن

سكرتير التحرير:
أسامة الرشيدي

siyasat.org

سياسات
Siyasat

"استقلالية المؤسسات الإعلامية الليبية بين الفعل الإعلامي والفاعل السياسي"

بشرى عياد البوزيدي

"استقلالية المؤسسات الإعلامية الليبية بين الفعل الإعلامي والفاعل السياسي"

بشـــرى عيـاد البـــوزيـدي*

المُلخص التنفيذي:

تُعدّ الاستقلالية في المؤسسات الإعلامية من الركائز الأساسية التي تمكّنها من أداء دورها وتحقيق وظيفتها في نقل الأخبار والمعلومات بموضوعية ومهنية. ومع ذلك، تواجه هذه المؤسسات تحديات رئيسية، أبرزها التداخل بين الفعل الإعلامي المتمثل في تقديم المعلومات الحقيقية والموضوعية، والمصالح السياسية التي تسعى إلى التأثير على الرأي العام وتوجيهه وفقًا لأجندتها الخاصة.

في ليبيا، منذ عام 2012، شهدت الساحة الإعلامية انتشارًا واسعًا للصحف والمجلات الخاصة، وازداد عدد القنوات الفضائية الليبية التي تبث من داخل ليبيا وخارجها. رغم وجود حماية دستورية لحرية الرأي والتعبير والصحافة، إلا أنّ التدخلات السياسية المستمرة أثرت على حياد المؤسسات الإعلامية وموضوعيتها. كما أدى التباين في ملكية المؤسسات الإعلامية بين القطاعين العام والخاص إلى تحكم جهات نافذة في الخطاب الإعلامي.

ساهم غياب التشريعات الليبية التي تضمن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، وعدم استقرار إدارة الإعلام، والتدخلات السياسية في الملكية والتنظيم، في إملاء التوجهات على المؤسسات الإعلامية. أدى ذلك إلى غياب استقلالية المؤسسات

---

* طالبة ماجستير في برنامج الإعلام - كلية الإعلام والاتصال - جامعة طرابلس.

الإعلامية وتقييد حريتها في تغطية الأحداث وتحليلها بشكل موضوعي، مما أسفر عن تعتيم الأخبار وتشويه الحقائق. وبالتالي، قُيّدت قدرة المؤسسات الإعلامية على توفير معلومات حقيقية ومتوازنة للجمهور الليبي، مما انتهك حق الجمهور في الوصول إلى معلومات متنوعة وموضوعية، وقلّص من فرص السؤال والمعرفة داخل المجتمع.

بعد تحليل عناصر المشكلة، تقدم الورقة مجموعة من الاقتراحات والإجراءات لحل مشكلة استقلالية المؤسسات الإعلامية الليبية والحد من سيطرة الفاعل السياسي عليها. تشمل هذه الاقتراحات:

- **إصلاح القوانين والتشريعات:** ضمان حرية التعبير والاعتراف بحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات الحقيقية والموضوعي

- **تدعيم دور المؤسسات الإعلامية المستقلة:** توفير بيئة مناسبة لتطويرها والحفاظ على استقلاليتها من حيث التمويل والملكية.
- **تعزيز التعددية الإعلامية:** ضمان شمولية الخطاب الإعلامي الليبي وتنوعه.

- **إنشاء هيئة إشرافية مستقلة:** تُشرف على المؤسسات الإعلامية الليبية، ما يعدّ من بين الإجراءات المقترحة الأكثر شمولية لضمان تنظيم عمل المؤسسات الإعلامية واستقلاليتها بعيدًا عن التأثيرات السياسية.

المقدمة:

إن استقلالية المؤسسة الإعلامية وحيادها وحرية التعبير فيها هو المبدأ الأصيل الذي يستند عليه دورها الوظيفي في نقل الأخبار والمعلومات بموضوعية ومهنية دون سيطرة النفوذ السياسي والتأثير على هوية الخطاب الإعلامي ومنظومته القيمية بناءاً على مصالح ورغبات الفاعل السياسي أو المُلاّك.

وفي التقرير العالمي الصادر عن اليونسكو، تمت الإشارة على أنه "يمكن تصنيف عمليات تقييم استقلال وسائل الإعلام حول مكوّنين هامين ومتميزين. يتعلق المكوّن الأول بدور السلطات التنظيمية فيما إذا كانت تكفل استقلال التحرير أم لا. ويشمل ذلك المؤسسات التي تمنح الترخيص لهيئات البث أو غيرها من مقدمي المضامين والمنابر، والتي تضع معايير للمؤسسات الإعلامية. والمكوّن الثاني هو مقاومة التدخل السياسي والتجاري في استقلال قطاع الإعلام. ويستتبع ذلك وجود الجهات الفاعلة التي تكافح من أجل استقلال التحرير ونزاهته، وقوة هذه الجهات، بما فيها من خلال مؤسسات التنظيم الذاتي والروابط المهنية ومنظمات المجتمع المدني".

بالنسبة للمكوّن الأول، من المهم أن توضع السلطات التنظيمية خارج نطاق سيطرة السياسيين مباشرة، وأن تضفي التوجيهات الحكومية الطابع المؤسسي على استقلالها. وعندما لا تتخذ السلطات التنظيمية مسافة من القيادة الحكومية، وتخضع لتحكّم الفصائل السياسية أو تتأثر بها، فإن ذلك يمكن أن يُحدّ من أداء وظائفها التي تضطلع بها من أجل المصلحة العامة. إن كفالة حقوق السلطات

التنظيمية لتحديد وكالتها وكفاءتها التنظيمية ضمن إطار قانوني وسياسي واضح لصالح استقلال التحرير للمشاريع الصحفية، يمكّن السلطات التنظيمية من أداء مهامها وفقاً للأسس المنطقية للمصلحة العامة، ويُقاس الإطار القانوني للسلطات التنظيمية المستقلة من خلال فحص القوانين والأنظمة الأساسية للوكالات والقواعد المتعلقة بقضايا مثل ما إذا كان الحكم القانوني بتفويض سلطة إلى وكالة يتفق مع المعايير الدولية، وما إذا كانت السلطة التنظيمية تتمتع بالاستقلال فيما يخص الميزانية والموظفين. وتشمل القضايا الهامة الأخرى التي يتعين تقييمها إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار والقوانين المتعلقة بالمنافسة، وشفافية ملكية وسائل الإعلام، وضوابط الإعلان الحكومي ومتطلّبات المساءلة من السلطتين التنفيذية والتشريعية من حيث الرقابة على وسائل الإعلام وأجهزة تنظيم الإنترنت.

والمكوّن الثاني لاستقلال وسائل الإعلام الذي يتعين النظر فيه هو مدى قدرة وسائل الإعلام وشبكة متوسعة من منتجي المعلومات على العمل بشكل منفصل بعيداً عن التدخل السياسي والتجاري. وفي حين أن الهياكل التي تدعم هذا النوع من الاستقلال تختلف عبر المجتمعات بشكل عام، فإنه لكي تكون وسائل الإعلام مستقلة يجب أن تكون هناك أخلاقيات مهنية قوية تمكّن المؤسسات الإعلامية والمهنيين من أداء دورها، بما فيه كونه رقابة على عدد من المصالح والمؤسسات(1).

وفي ليبيا، منذ عام 2012 انتشرت الصحف والمجلاّت الخاصة بشكل كبير، وارتفع عدد القنوات الفضائية الليبية ، وحسب تقرير البث الفضائي العربي لاتحاد إذاعات الدول العربية لسنة 2023 فقد ارتفع عدد القنوات الفضائية الليبية إلى أكثر

من 25 قناة(2)، ويتقاسم كل من القطاع الخاص والقطاع العام ملكية العديد من الوسائل الإعلامية سواء كانت رقمية، مرئية أو مقروءة. تنص المادة (14) من الإعلان الدستوري لثورة فبراير 2011 على ما يلي: "تضمن الدولة حرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي وحرية البحث العلمي وحرية الاتصال وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر وحرية التجمع والتظاهر والاعتصام السلمي بما لا يتعارض مع القانون"(3) مكنت هذه المادة من كسر احتكار السلطة التنفيذية لملكية وسائل الإعلام المختلفة، الذي كان ينصّهُ قانون المطبوعات في 1972.

ورغم وجود حماية دستورية لحرية الرأي والتعبير والصحافة، إلا أن هناك تدخّلات سياسية مستمرة في عمل المؤسسات الإعلامية، مما أثّر على حيادها وموضوعيتها، وألقى بثقله على ملكية المؤسسات الإعلامية بين القطاعين العام والخاص الأمر الذي أدّى تتابعاً إلى تحكّم جهات سياسية ومتنفذّة بالخطاب الإعلامي.

تُسلط هذه الورقة الضوء على التحديات التي تواجه استقلالية المؤسسات الإعلامية الليبية، وتقدم إطارًا عامًا لتعزيز استقلالية المؤسسة الإعلامية الليبية، حيث تشمل إصلاحات في القوانين والتشريعات المتعلقة بحرية التعبير والاعتراف بحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات الحقيقية والموضوعية، علاوة على تعزيز دور المؤسسات الإعلامية المستقلة وتوفير بيئة مناسبة للعاملين بها، وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها من حيث التمويل والملكية، إضافةً إلى تعزيز التعددية والتنوع التي يجب أن يتضمنها الخطاب الإعلامي.

بيان المشكلة:

تعدّ استقلالية الوسيلة الإعلامية نفسها واحدة من التّحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الإعلامية، وينعكس ذلك على المشهد الإعلامي الليبي إذ يغيب التوازن بين حرية التعبير وتدخلات الفاعل السّياسي، مما يؤثّر على الديمقراطية والشفافية في المجتمع الليبي، وقد شهد العقد الأخير عقب ثورة فبراير انتشاراً ملحوظاً للقنوات الفضائية الليبية الإخبارية والعامة سواء كانت تتبع للقطاع الخاص أو العمومي، وقد اشتدّت المنافسة بين تلك القنوات ولا تزال؛ من أجل جذب المشاهد الليبي والتأثير فيه من خلال البرامج الإخبارية.

وتشخيصاً لتأثّر واقع الإعلام الليبي بالوضع السياسي في البلاد، فقد أدّى الانقسام السياسي الحاد في ليبيا إلى تشكّل وضع يشبه وجود بلدين منفصلين، مما أثّر بشكل مباشر على الإدارة التنظيمية لوسائل الإعلام، وبسبب هذا الانقسام تفتقر وسائل الإعلام في ليبيا إلى التنسيق الموحّد والرّقابة المستقلة، ما يؤدي إلى تباين في المحتوى والمواقف الإعلامية. وأسهم الإعلام الليبي المنقسم شيعاً وأحزاباً على نفسه في تراجع أهميته كمصدر للأخبار ووسيلة جامعة لكل أطياف المجتمع ومكوناته بمجرد أن أصبح ضمن أدوات الصراع والانقسام السياسي "التوظيف السياسي الضيق"(4) إذ يتم استخدام هذه القنوات في الحروب والصراع وباتت جزء من الانقسام الذي شهدته ليبيا منذ 2011 وهو ما يجعل وسائل الإعلام تفتقد أهم وظائفها وخصائصها ألا وهي الحياد والموضوعية في ممارسة تغطية ومتابعة أحداث الشأن العام.(5)

انعكس أيضاً الانقسام السياسي عام 2014 على بعض المؤسسات الإعلامية، لتصبح كافة وسائل الإعلام الليبية في حالة تخبّط انعكس أيضاً على خطابها الإعلامي على سبيل المثال ووفقاً لأحد التقارير الذي أعدّه (المركز الليبي لحرية الصحافة) حول رصد خطاب الكراهية والنزاعات المسلحة والأحداث الإرهابية في القنوات التلفزيونية الليبية والإخلالات المهنية المصاحبة لها، ومنها تحديداً التقرير الذي عرضه المركز في طاولة حوار مستديرة نُظّمت بالأكاديمية الليبية بطرابلس في الثاني عشر من أبريل 2018، انطلق هذا التقرير من هدف الوقوف على ثقافة الحقد والكراهية، والإقصاء التي أسهمت في تأجيج وتغذية العنف، التي شنتها بعض القنوات الفضائية الليبية ضد بعض الجهات من خلال الاتهام والتخوين هذا بدوره يعكس حالة الوضع السياسي الذي تمر به البلاد، إذ تُحدد طبيعة الأنظمة السياسية القائمة داخل أي بلاد كأداة حكم نوع وملكية وسائل الإعلام، فهذه الوفرة في القنوات هي نتاج لوضع سياسي قائم داخل ليبيا وصل إلى حالة الحرب الداخلية بين المتصارعين على السلطة، وأصبحت أغلب وسائل الإعلام بمثابة أجنحة إعلامية تتبع طرفا معينا من أطراف الصراع وأكّد التقرير أن الخُروقات المهنية المرصودة التي عادة ما تصاحب الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة والأحداث الإرهابية، أدت إلى تنميط ووصم أحد الأطراف المتنازعة أو التي تخالفه سياسياً تجاوزت بنسبة 35%، فضلاً عن التحريض والسّب والشّتم المباشر بنسبة 35%، وتوجيه اتهامات دون أدلة 9%، بينما شكّلت الدعوة إلى العنف والقتل والإقصاء والتمييز ما نسبته 16%. وهذا بالضرورة يقودنا إلى أن كل هذه الممارسات نتاج للحالة السياسية التي تشهدها ليبيا منذ عام 2014 تحديداً(6)

من هذا المنطلق يتشكّل التساؤل الرئيس لهذه الورقة في التالي: ما هي الإجراءات والحلول الممكنة لتعزيز استقلالية وحيادية المؤسسات الإعلامية الليبية، وتقليل تأثير النفوذ السياسي لضمان حرية التعبير وتقديم المعلومات بموضوعية ومهنية؟

ينشأ عن تسييس السلطة للمؤسسات الإعلامية تقييد لحرية التعبير وتضييق المجال أمام نشر المعلومات والآراء المستقلة، والتقليل من التعددية والتنوع في الخطاب الإعلامي، إذ يسعى الفاعل السياسي إلى توجيه الرأي العام وتوجيه الاهتمام نحو قضايا محددة تخدم مصالحه، مما يقوّض التنوع والتعددية في الآراء والمنظورات المطروحة، ما يترتب على ذلك تعتيم الأخبار وتشويه الحقائق والحد من قدرة المؤسسات الإعلامية على توفير معلومات حقيقية ومتوازنة للجمهور، وفي النهاية انتهاك حق الجمهور في الوصول إلى معلومات متنوعة وموضوعية، ومحدودية الحق في السؤال والمعرفة.

وفي ظل الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام يتأثر بقاء الوسيلة الإعلامية بناءاً على هيمنة الجانب الاقتصادي والسيطرة عليه من قبل الفاعل السياسي، وبالتالي تبرز قوة الاقتصاد والسياسة وتأثيرهما على المؤسسة الإعلامية، إذ تُسيطر الحكومات على تمويل المؤسسات الإعلامية ما يؤثر على استقلاليتها ويجعلها تتبع أجندات سياسية أو اقتصادية محددة، فيترتّب على ذلك تقليل قدرة المؤسسات الإعلامية على تناول القضايا بشكل مستقل وموضوعي، وقد يؤدي إلى تحوّلها إلى أدوات لترويج المصالح السياسية أو الاقتصادية للسلطة الحاكمة، وغياب الدور الرقابي للوسيلة الإعلامية على كافة الأصعدة.

في سياق هذه الورقة بدأ البحث عن الإجابة للتساؤل الرئيس بمراجعة التشريعات الإعلامية الحالية، والدراسات الأكاديمية، والتقارير من المنظمات غير الحكومية المعنية بحرية التعبير واستقلالية الإعلام (المحلية والدولية)، والتي شملت التّوصيات والتقارير وتحليل الممارسات الإعلامية في ظل الوضع الراهن.

عرض وتحليل عناصر المشكلة:

كما تقدّم لاحقاً فإن الإعلام الليبي يعاني من التّخبط والتضييق المهني نتيجةً للصراعات السياسية، ووفقاً للتقرير الصادر عن مجموعة (Article 19) المعنيّة بالحرّيات، تقع ليبيا في الخانة الحمراء بعد حصولها على 33 درجة، وتعني (مقيّدة للغاية) لحرية التعبير، بينما حلّت في الترتيب الـ110 عالميا ضمن 161 دولة شملها التصنيف(7)، بسبب التشريعات التي تم إقرارها من قبل الجهات التشريعية والتنفيذية في البلاد عقب الانقسام السياسي الذي شهدته في عام 2014، والتي ساهمت حسب البيانات المشتركة من المنظمات المعنية بحرية التعبير واستقلالية الإعلام (المحلية والدولية) في عدم استقلالية قطاع الإعلام.

أشارت منظمة (مراسلون بلا حدود) في التّصنيف السنوي لمؤشر حرية الصحافة إلى ليبيا احتلّت المرتبة 143 عالمياً من ضمن 180 دولة في المؤشر خلال 2024، بعدما كان ترتيبها في المركز 149 عالمياً خلال 2023. وحسب التقرير المصاحب للتصنيف غالباً ما يُجبر الصحفيون ووسائل الإعلام على خدمة طرف معين من أطراف الصراع على حساب الاستقلالية التحريرية. وفي سياق الإطار القانوني، أشار

التقرير لعدم وجود أي هيئة تنظيمية تُعنى بالصحافة ولا أي إطار قانوني يضمن الحق في الوصول إلى المعلومات أو يفرض على وسائل الإعلام احترام التعددية والشفافية، كما لا يوجد أي قانون يضمن حرية التعبير وسلامة الصحفيين والحق في الحصول على معلومات موثوقة، علماً بأن بعض النّصوص السّارية المتعلّقة بحرية التعبير يعود تاريخها إلى أكثر من 50 عاماً، ولا تزال تنص على عقوبة الحبس فيما يتعلق بجرائم الصحافة. كما تابع التقرير في السّياق الاقتصادي على اعتماد تمويل وسائل الإعلام الخاصة على عائدات الإعلانات من شركات يديرها رجال أعمال مقربون من الشخصيات السياسية والأعيان. ذلك أن التواطؤ بين السياسة والإعلام من جهة والغموض الذي يلف العقود الإعلانية يقوض بشدة استقلالية وسائل الإعلام والصحفيين، الذين يعملون في ظروف مزرية ويمكن فصلهم بشكل تعسفي حسب رغبات مشغليهم. (8)

وقد جدّدت (المنظمة الليبية للإعلام المستقل) في إطار تقريرها السنوي لعام 2023 عن حرية الصحافة في ليبيا دعوتها للسلطات التشريعية بإصدار قانون جديد ينظم الإعلام ، وإلغاء التشريعات التي تفرض عقوبات تصل إلى الإعدام على جرائم متعلقة بالتعبير السلمي عن الرأي، وتخالف الإعلان الدستوري والمواثيق الدولية الخاصة بحماية حرية الصحافة والتي وقعت عليها الدولة الليبية، كما أوضح التقرير الذي جاء معنونا بـ"النسبة الأكبر من الانتهاكات هي انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين" أن فريق الرصد والتوثيق بالمنظمة رصد (21) انتهاكاً ضد الصحفيين في ليبيا في الفترة من 15 مايو 2022 وحتى 15 مايو 2023، تنوّعت بين اعتداءات على صحفيين وانتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعدد (19) انتهاكاً، وقوانين وإجراءات غير متوافقة مع المعايير الدولية لحرية الصحافة بعدد انتهاكين اثنين . (9)

وأشارَ (المركز الليبي لحرية الصحافة) إلى دعوة المنظمات والجمعيات المستقلة والمدافعة على حرية التعبير وحقوق الإنسان منها: (Article 19)، ومؤسسة حقوقيون بلا حدود، ومنظمة رصد الجرائم الليبية، والمركز الليبي لحرية الصحافة، لحكومة الوحدة الوطنية في بيان مشترك إلى إلغاء قرارها بشأن الإعلام المرئي والمسموع بسبب تأثيره على تنوع المشهد الإعلامي في ليبيا. وتابع البيان أنه في 15 سبتمبر 2022، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم (811) لسنة 2022 والمتعلق بالشروط والضوابط الخاصة بمزاولة النشاط الإعلامي. وأوضح البيان تضمين القرار المذكور شروطاً تنتهك حرية الإعلام، وعدم استقلالية اللجنة المسؤولة عن إصدار أذونات مزاولة النشاط الإعلامي، إذ تخضع إشرافياً لإدارة الإعلام والتواصل الحكومي بديوان مجلس الوزراء. وتشدّد المنظمات والجمعيات الموقّعة على البيان على أنه ولئن كان من المشروع تنظيم قطاع الاتصال السمعي البصري بهدف ضمان تعددية المشهد الإعلامي وتنوعه وشفافية ملكية وسائل الإعلام، إلا أنه لا ينبغي أن ينتهي الأمر بسيطرة الحكومة على قطاع الإعلام خاصة وأن نجاح أي استحقاق انتخابي يتطلب حماية المؤسسات الإعلامية من التجاذبات السياسية ومن أي تهديدات بالإغلاق. (10)

وفي سياق القرار نصت المادة رقم (1) على تعديل تسمية إدارة التواصل والإعلام بالهيكل التنظيمي لديوان مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية لتكون إدارة الإعلام والاتصال الحكومي. (11) حيثُ دعت في هذا السياق مجموعة من المنظمات والجمعيات المستقلة والمدافعة على حرية التعبير والإعلام حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة إلى التراجع عن قرار رقم (301) لسنة 2021 المتعلّق بإدارة الإعلام والاتصال الحكومي، وأشار البيان إلى أن هذا القرار من شأنه أن يزيد من

نفوذ الحكومة على كامل المنظومة الإعلامية ويهدّد حرية الإعلام والتعددية في البلاد، إذ يمنح صلاحيات واسعة جداً لهيئة إدارية تحت سيطرة رئيس الحكومة للإشراف على قطاع الإعلام، دون أي اعتبار للمعايير الدولية لحرية التعبير. كما حثّت المنظمات في البيان على عدم تنفيذ أي قرارات تشريعية مستقبلية إلا بعد إجراء المشاورات اللازمة مع المنظمات المهنية والصحفيين والأكاديميين وغيرهم من الجهات الفاعلة في المشهد الإعلامي. وأوضح البيان أن هذا القرار جاء بعد قرار آخر صدر في 15 يونيو 2021، أسندت بموجبهِ الحكومة الإشراف على عشر وسائل إعلام عامة مختلفة إلى ست جهات حكومية مختلفة، من بينها مجلس الوزراء الذي تولى الإشراف على أربع مؤسسات إعلامية. وتابع البيان أن هذا القرار بمقتضى المادة الأولى وقع تغيير تسمية إدارة التواصل والإعلام إلى إدارة الإعلام والاتصال الحكومي، ووقع منحها صلاحيات واسعة بمقتضى المادة(2) من القرار المذكور كالإشراف على وسائل الإعلام المختلفة، ومتابعة جودة المحتوى المنشور على جميع وسائل الإعلام المسموع والمقروء والمرئي التابع لمجلس الوزراء، والإشراف على تنفيذ خطط وبرامج التدريب للعاملين في جميع وسائل الإعلام التابعة لمجلس الوزراء، وإبرام التعاقدات الخاصة بالترددات الفضائية واقتراح مديري وسائل الإعلام التابعة لمجلس الوزراء، وتنظيم منح التراخيص لإنشاء جميع أشكال وسائل الإعلام، وتنظيم عمل مكاتب القنوات التي تبث من الخارج ولديها مقرات في ليبيا. وأوضح البيان أن هذا القرار يتعارض مع المادة (15) من الإعلان الدستوري، التي نصت على ضمان الدولة لحرية الرأي وحرية التعبير الفردي والجماعي، وحرية البحث العلمي، وحرية الاتصال، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام والطباعة والنشر، كما يتعارض مع المادة (19) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصادق عليه من طرف ليبيا. وأكّد البيان أنه بموجب المعايير الدولية، ينبغي أن تكون وسائل الإعلام العمومية

مستقلة عن الحكومة، علاوة على ضرورة وجود ضمانات قوية لاستقلاليتها الإدارية والوظيفية. إذ تفتقر إدارة الإعلام والاتصال الحكومي إلى الضمانات المذكورة أعلاه لأنها تخضع للسلطة الرئاسية للحكومة، وهو ما من شأنه أن يهدد استقلالية وسائل الإعلام العمومية من خلال إمكانية التدخل في خطها التحريري وتوظيف المضامين المنشورة من أجل خدمة مصالح الحكومة. (12)

وفي ضوء تحليل التقارير السابقة عن الأداء الإعلامي في ليبيا، فإن المؤسسات الإعلامية في ليبيا تواجه العديد من التحديات فيما يتعلق باستقلاليتها، وأبرز هذه التحديات كالآتي:

التدخلات السياسية والتضييق المهني:

أشار تقرير (Article 19) إلى أن ليبيا تحتل مرتبة متأخرة في حرية التعبير، علاوة على أن التشريعات الجديدة بعد الانقسام السياسي أسهمت في فقدان السيطرة على استقلالية الإعلام. ووفقًا لتقرير اليونسكو، يعتبر التدخل السياسي في استقلال المؤسسة الإعلامية من أكبر العوائق التي تواجه وسائل الإعلام، ففقدان السيطرة على استقلالية الإعلام نتيجة لهذه التدخلات يظهر بوضوح مدى ضعف المؤسسات الإعلامية أمام التأثيرات السياسية.

قيود التمويل والاستقلالية التحريرية:

أشار تقرير "مراسلون بلا حدود" إلى أن وسائل الإعلام في ليبيا مجبرة على الانحياز لطرف سياسي معين، إضافة إلى عدم وجود هيئة تنظيمية وإطار قانوني يضمن حق الوصول إلى المعلومات أو يضمن التعددية في الخطاب الإعلامي، ما يبرز الانحياز السياسي المفروض ويعكس ضعفًا في مقاومة التدخلات التجارية

والسياسية، إذ يتوافق ذلك مع أحد المكونات الأساسية لاستقلال الإعلام الذي يشير إليه تقرير اليونسكو والذي يشدّد على أهمية الحفاظ على استقلال التحرير بعيدًا عن التأثيرات التجارية والسياسية.

غياب التشريعات المُنظّمة لحرية التعبير:

في هذا السياق أكّد تقرير المنظمة الليبية للإعلام المستقل دعوته إلى إصدار قانون جديد ينظّم الإعلام ويلغي القوانين التي تفرض عقوبات شديدة قد تصل إلى الإعدام على الجرائم التي تتعلق بالتعبير السلمي عن الرأي، إذ يشير ذلك إلى وجود نقص في الإطار القانوني الذي يجب أن يحمي حقوق الإعلاميين في التعبير السلمي من التدخلات السياسية والاقتصادية، ما يرتبط بشكل وثيق بقصور دور السلطات التنظيمية، فغياب التشريعات الحديثة وعدم إلغاء العقوبات الشديدة، يقوّض استقلالية التحرير ويعرقل تطوّر الإعلام.

التّضييق على تنوّع الخطاب الإعلامي:

تؤكد تقارير المنظمات المحلية كالمركز الليبي لحرية الصحافة أن القرارات التنفيذية من قبل الحكومة أثّرت سلبًا على تنوع المشهد الإعلامي في ليبيا، مما يرتبط ذلك بضعف مقاومة التّدخل السياسي الذي يوضحه المكوّن الثاني لاستقلال الإعلام من تقرير اليونسكو، إذ يؤدي تحكّم السلطات في الخطاب الإعلامي إلى تقليص وتحجيم في التعددية الإعلامية ويحدّ من القدرة على تمثيل مجموعة متنوعة من الأصوات.

تبعية المؤسسات الإعلامية للحكومة:

تقارير المنظمات المحلية يشير إلى أن السلطات التنفيذية تتحكم بشكل كبير

في الجهات الإعلامية التي تقع تحت سلطتها، وذلك من خلال قرارات مثل الإشراف على وسائل الإعلام وتحديد التراخيص، إذ يعكس ذلك بوضوح غياب السلطات التنظيمية المستقلة خارج نطاق سيطرة الحكومة، الذي يؤدي إلى ضعف استقلالية التحرير ويعرقل قدرة الإعلام على العمل وفقًا للمصلحة العامة.

التجارب الدولية:

يمكن استخلاص الكثير من الدروس من التجارب الدولية، فقد صاغت اليونسكو تقريرها والذي يشير إلى أن الهدف من استقلال وسائل الإعلام له جانبان على الأقل: **أولاً**، أن تستقل الهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام عن النفوذ الحكومي والمصالح التجارية **وثانياً**، أن تستقل وسائل الإعلام ويستقل الصحفيون أنفسهم عن السيطرة، سواء أكان ذلك من خلال المصالح السياسية أم الحكومية أم التجارية. وتشير التقارير الإقليمية الواردة في سلسلة الاتجاهات العالمية إلى أن بعض المناطق تشهد زيادة في التوجه الحكومي والمشاركة السياسية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتراخيص والجزاءات ثم إن هياكل الإعلام القليلة التي تربطها علاقات وثيقة بالحكومة والسياسيين و/أو رجال الأعمال النافذين تطغى على المعايير المهنية المستقلة في المصلحة العامة. إن زيادة الجهود المبذولة لتصوير وسائل الإعلام على أنها مجرد أداة للمعارضة السياسية، بدلاً من أن تكون مؤسسة يشمل دورها الاجتماعي أداء دور الرقيب الذي يحمل الحكومة الاضطلاع بالمهام، كانت عاملاً في إضعاف تأييد الجمهور العام والثقة في وسائل الإعلام. إن وجود مجتمعات منقسمة منهمكة في انتخابات استقطابية يعني أن أداء وسائل الإعلام أصبح سياسياً أكثر فأكثر. ولا تصور عناصر الصحافة باعتبارها وسطاء محترفين يعملون ضمن هياكل سرد متنوعة، بل بوصفهم حزبيين سياسيين يقومون باختلاق المضامين وبالتالي لا يستحقون مطالبات الحماية الصحفية.

اشتد هذا الاتجاه منذ صدور تقرير الاتجاهات العالمية الأول وانتشر جغرافيـــاً. وقد تأثر جانبا الاستقلال -أي عمل الوكالات الحكومية وإجراءات وسائل الإعلام نفسها تأثراً عميقاً. وفي الوقت نفسه، واجهت البيئة الداعمة للاستقلال، المكون من المنظمات غير الحكومية وبرامج التدريب تحديات، ولا تزال أوجه عدم المساواة بين الجنسين عاملاً يؤثر في كيفية ممارسة الاستقلال. (13)

النتائج المتوقعة للسياسات والإجراءات المقترحة:

استناداً للتحليل المقدّم في دراسة التقارير المتعلقة بالأداء الإعلامي في ليبيا، تتعرّض المؤسسات الإعلامية في ليبيا لعدد من التحديات تؤثر على استقلاليتها، كالآتي:

غياب التشريعات التي تضمن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، فكثير من القوانين الإعلامية ما زالت مرتبطة بالأنظمة السياسية، مما يجعل من وسائل الإعلام محتكرة للترويج للسلطة الحاكمة.

عدم استقرار إدارة أجهزة الإعلام في ليبيا، ممّا يؤثر بشكل مباشر على تنظيمها وفقدان السيطرة على ممارسات العمل الإعلامي بشكل عام، إذ يفقد الإعلام موضوعيته وحياديته.

التّدخلات السياسية في الملكية والتنظيم بهدف إملاء التوجهات على المؤسسات الإعلامية، مما يفقدها استقلاليتها.

غياب التنسيق بين أصحاب المصالح الرئيسيين نتيجة عدم وجود هيئة تنظيمية قوية للإعلام أدّى إلى تضارب المصالح وغياب الرؤية الموحدة.

عدم ملائمة مناهج التعليم والتثقيف قانونياً، فهناك فجوة واسعة بين النظرية

والتطبيق في الممارسة الإعلامية لدى الإعلاميين.

النتائج المتوقعة للسياسات:

تتمثل النتائج الرئيسة المستهدفة للسياسة بعد حل مشكلة استقلالية المؤسسات الإعلامية والحد من سيطرة الفاعل السياسي عليها، فـي: إصلاح القوانين والتشريعات المتعلقة بحرية التعبير والاعتراف بحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات الحقيقية والموضوعية، علاوة على تعزيز دور المؤسسات الإعلامية المستقلة وتوفير بيئة مناسبة لتطويرها والحفاظ على استقلاليتها من حيث التمويل والملكية، إضافةً إلى تعزيز التعددية والتنوع التي يجب أن يتضمنها الخطاب الإعلامي الليبي.

الإجراءات المقترحة:

لتحقيـق النتائـج المرجـوة السياسـة بمـا يشـمل تعزيز استقلالية المؤسسات الإعلامية نقتـرح خمسة مقترحات وإجراءات للسياسات مرتبة حسب الأولوية كالاتي:

المقترح	الإجراء	الجهة المعنية بالتطبيق	آليات التنفيذ	النتـــــــائج المتوقعة
إنشاء هيئة إشرافية مستقلة على الإعلام	إنشاء مجلس أعلى للإعلام مكون من شخصيات مستقلة ومحايدة.	الحكومة بالتعاون مع البرلمان، المجتمع المدني	1. استحداث تشريع لإنشاء الهيئة. 2. اختيار شخصيات مستقلة. 3. انشاء هيكل تنظيمي يضمن فعالية عمل الهيئة.	1. تنظيم الإعلام وحمايته من التأثيرات السياسية. 2. تعزيز الحياد والتعددية في المشهد الإعلامي الليبي. 3. ضمان استقلالية التمويل.
تشريع قوانين لضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية الليبية	إصدار تشريعات تضمن حرية الإعلام واستقلالية الإدارة والتمويل والمحتوى الإعلامي.	الحكومة بالتعاون مع البرلمان، المجتمع المدني	1. تعديل القوانين الحالية. 2. صياغة تشريعات جديدة مع الخبراء. 3. تمريرها عبر البرلمان.	1. حماية الإعلام من التدخل الحكومي من خلال نصوص قانونية واضحة. 2. تعزيز الشفافية والاستقلالية في المؤسسات الإعلامية.
تنويع مصادر تمويل المؤسسات الإعلامية	تشجيع المؤسسات الإعلامية على تنويع مصادر تمويلها عبر الإعلانات التجارية، الاشتراكات، والمنح...	الإدارات الإعلامية بالتعاون مع الحكومة، والمجتمع المدني	1. تغيير السياسات المالية. 2. توعية المؤسسات بأهمية تنويع مصادر التمويل.	1. تقليل الاعتماد على التمويل الحكومي. 1. تعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات.
إصلاح نظام التعليم الإعلامي وتثقيف الإعلاميين قانونياً	تحسين مستوى التعليم الإعلامي والتدريب لتعزيز مهنية وكفاءة العاملين.	المؤسسات التعليمية بالتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني	1. تحديث المناهج لتشمل التشريعات الإعلامية وأخلاقيات المهنة. 2. تقديم برامج تدريبية متخصصة.	1. تحسين جودة التعليم والأداء الإعلامي. 2. تعزيز الثقافة القانونية للإعلاميين.
تعزيز الرقابة المجتمعية على المؤسسات الإعلامية	إصدار تقارير سنوية مستقلة من المجتمع المدني لرصد ومراقبة وسائل الإعلام.	المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية والحكومة	1. إصدار تقرير سنوي لتقييم الأداء الإعلامي. 2. إنشاء منصات تفاعلية لرصد الأداء.	1. تعزيز الشفافية والانفتاح. 2. إشراك المجتمع في الرقابة على أداء المؤسسات الإعلامية 3. توعية الجمهور بدور الرقابة.

الخاتمة والتوصيات:

إنّ إنشاء هيئة إشراقية مستقلة على المؤسسات الإعلامية الليبية يُعد المقترح والاجراء الأنسب والأكثر شمولية في تنظيم وتشريع عمل المؤسسات الإعلامية وتعزيز استقلاليتها وذلك للأسباب التالية:

إنشاء هيئة أو مجلس أعلى للإعلام مكوّن من شخصيات مستقلة ومحايدة، يمكّن من ضمان استقلالية المؤسسات الإعلامية وحيادها بعيدًا عن التأثيرات السياسية والحزبية، وتنظيم وتنسيق عملها بما يضمن التزامها بالمواثيق الإعلامية وبأخلاقيات المهنة والمعايير المهنية عبر منح التراخيص وتجديدها في إطار تنظيمي واضح.

يمكن لهذه الهيئة أو المجلس المساهمة في حماية ملكية المؤسسات الإعلامية وتنويع مصادر تمويلها، بما يُعزز استقلاليتها وتنويع وجهات النظر المطروحة في وسائل الإعلام.

تمكّن هذه الهيئة أو المجلس من تفعيل الدور الحاسم في فصل السلطة التنفيذية عن أي تدخل في شؤون الإعلام، وتلقّي الشكاوى والّتظلمات ضد المؤسسات الإعلامية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة، مما يُسهم في تحقيق الموضوعية والنزاهة في نقل المعلومات للجمهور.

إن تحقيق الحرية الإعلامية والتنظيم الفاعل لقطاع الإعلام ليس ترفًا، بل ضرورة

ملحة لضمان تداول المعلومات بشفافية وموضوعية، وتحقيق الدور الوظيفي للإعلام، وتجنّب اختطاف المؤسسات الإعلامية من قبل الأنظمة السياسية.

المراجع:

1. اليونيسكو، "الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام"، التقرير العالمي لسنة 2018-2017. ص 109.
2. اتحاد إذاعات الدول العربية، "تقرير البث الفضائي العربي لاتحاد إذاعات الدول العربية" لسنة 2023، 13/1/2024، شُوهد في 15/7/2024.
3. محمد علي الأصفر "قراءة أولية في مشروع قانون لتنظيم الإعلام في ليبيا" المنظمة الليبية للإعلام المستقل، 16/11/2022 شُوهد في 15/7/2024.
4. عبد المجيد عمار الساعدي،" الإعلام الليبي وأوجه القصور في التعامل مع كارثة إعصار درنة"، مجلة الإعلام والفنون، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، مج.4، ع.13/14 (يونيو/حزيران 2023)، ص126
5. نفس المرجع، ص128.
6. عابدين الشريف الدردير، وخالد خليفة الهنشير،" الأوضاع السياسية وانعكاساتها على الإعلام الليبي: دراسة وصفية بعد عام 2011م" ورقة مقدمة في مؤتمر: استراتيجيات الإعلام في ظل التحولات المجتمعية الراهنة للمجتمع الليبي والعربي، كلية الآداب، جامعة سرت،3/5/2018-2، ص25-24.
7. "مراسلون بلا حدود": ليبيا بؤرة سوداء على المستوى الإعلامي.. والصحفيون بين خيارين"، بوابة الوسط الإخبارية، 3/5/2024، شُوهد في 20/7/2024.
8. "التصنيف السنوي لمؤشر حرية الصحافة 2024" مراسلون بلا حدود، شُوهد في 28/7/2024.
9. "الليبية للإعلام المستقل تصدر تقريرها السنوي لعام 2023 عن حرية الصحافة في ليبيا"، المنظمة الليبية للإعلام المستقل، 20/5/2023، شُوهد في 20/7/2024.
10. "ليبيا: على حكومة الوحدة الوطنية إلغاء القرار الجديد المتعلق بالإعلام" المركز الليبي لحرية الصحافة، 11/10/2022، شُوهد في 20/7/2024.
11. "قرار | الدبيبة يوسع صلاحيات اللافي ويمنحه إختصاصات الإعلام الخارجي بعد خلاف رئيسها معه"، صحيفة المرصد الليبية، 15/8/2021، شُوهد في 21/7/2024.

12. Libya: Latest governmental decision undermines media freedom, ARTICLE 19, 20/8/2021, , شُوهد في 21/7/2024

13. مرجع سابق، اليونيسكو، "الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام" ص 130.

سياسات
Siyasat

إعلام الشتات

والتأثير السياسي في السودان

دينا رجائي

إعلام الشتات والتأثير السياسي في السودان
ورقة سياسات عامة مقدمة إلى مجلة سياسات

إعداد/ دينا رجائي: باحثة علوم سياسية،
حاصلة على ماجستير علوم سياسية تخصص (شأن أفريقي)

ملخص تنفيذي:

تتناول الورقة موضوع "إعلام الشتات والتأثير السياسي في السودان"، وتسعى للإجابة على سؤال كيف يمكن لإعلام الشتات العمل بفاعلية أكبر للتأثير إيجابيا على مجريات الصراع الدائر في السودان؟، حيث ترصد واقع إعلام الشتات السوداني، وتتناول التحديات التي يواجهها إعلام الشتات السوداني بعد حرب 2023، وتبحث سبل تحسين فعاليته في نقل الحقائق وتحقيق التأثير على المستوى الدولي. جاءت الحاجة إلى ذلك بعد فقدان السيطرة على وسائل الإعلام الرسمية، مما أدى إلى ضعف التغطية الإعلامية، وأثر سلبًا على الدعم الدولي والتعاطف الشعبي، ومن ثم تقدم الورقة تحليلًا للوضع الحالي، مبينةً التحديات التي تواجه الإعلام في الشتات، بالإضافة إلى الفرص الممكنة. واستنادًا إلى تجارب إعلام الشتات في دول أخرى يتم اقتراح عدد من السياسات البديلة لتعزيز كفاءة الإعلام السوداني في الشتات، تشمل:

- **توسيع نطاق الرسالة لتشمل قضايا إنسانية واقتصادية، مما يدعم التفاعل الدولي.**
- **استخدام الروايات الشخصية لزيادة الوعي والتعاطف العالمي.**
- **التركيز على الإعلام البديل وتوظيف التكنولوجيا للتحايل على الرقابة.**

وتخلص الورقة إلى توصيات موجهة للناشطين، وداعمي الإعلام الشتاتي، والمنظمات الدولية، ملخصها دعم إعلام الشتات من خلال شبكات آمنة، والتدريب المهني، وتعزيز المصداقية والمحتوى المؤثر، لتطوير نموذج إعلامي مستدام يعكس واقع السودان ويؤثر إيجابياً على مجريات الأحداث.

إعلامية الشتات والتأثير السياسي في السودان[1]

مقدمة:

بعد اندلاع انتفاضة 2019 والتغيرات السياسية المتلاحقة، تزايدت القبضة الأمنية على ملف الحقوق والحريات في السودان، خاصة بعد اندلاع الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع. منذ اليوم الأول للحرب، سيطرت قوات الدعم السريع على مقر الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، ما أدى إلى حجب التغطية الإعلامية الرسمية والتشويش على معرفة مجريات الأحداث في السودان. نتج عن ذلك عدة آثار سلبية:

- **ضعف الضغط الدولي:** التمادي في الانتهاكات والقتل دون محاسبة أو ضغوط دولية كافية لإيقافها. في ظل انشغال الإعلام العالمي بتغطية أحداث غزة، لم تحظَ أحداث السودان بالتغطية الكافية.
- **الآثار الإنسانية:** ضعف التعاطف الشعبي العربي مع السودان أثّر على تعاملات اللاجئين السودانيين في بعض الدول المضيفة، مما عرضهم للاستغلال المادي والمعنوي.
- **الآثار الاقتصادية:** تأثر اقتصادات الدول المضيفة للاجئين، وتحملها أعباء جديدة نتيجة تدفق اللاجئين.

---

(١) إعلامية الشتات: هو دور نشطاء وسائل الإعلام المنفيين خارج البلاد في التأثير السياسي داخل الوطن الأم، من خلال الإعلام العابر للحدود بأشكاله المختلفة سواء من منصات إعلامية مستقلة منظمة أو جماهيرية مثل وسائل التواصل الاجتماعي، فمن خلاله يسهل التواصل ويسمح أحيانا بفرص أكبر لمصالح مشتركة بين البلدين. وعلى الرغم من عدم حداثة العمل الخارجي في حد ذاته إلا أنه فعاليته تطورت بفضل التطور التكنولوجي وما تبعه من آثار على الأمن القومي للدول.

السبب الرئيسي لهذه المشكلة يعود إلى ضعف التغطية الإعلامية المستقلة للحرب السودانية. رغم إدراك الجهات الرسمية لهذه المشكلة، لم تقدم حلولاً كافية لانشغالها بالعمليات العسكرية. استمرار التعتيم الإعلامي قد يزيد من احتمالية تكرار سيناريو الانفصال في السودان، بالإضافة إلى النهب الدولي لمقدرات البلاد، مما يزيد الضغط الاقتصادي على الدول المجاورة والمضيفة للاجئين.

في محاولة للتعامل مع مشكلة سيطرة قوات الدعم السريع على التلفزيون الرسمي وانقطاع الحقائق، توجه الناشطون إلى إعلام الشتات كأحد وسائل الإعلام العابرة للحدود والتواصل اللامركزي. تهدف هذه الورقة إلى رصد وتحليل هذا التوجه، وطرح السؤال الرئيسي: كيف يمكن لإعلام الشتات أن يعمل بفاعلية أكبر للتأثير إيجابياً على مجريات الصراع الدائر في السودان؟

تنقسم الورقة إلى خمسة محاور رئيسية:

1. **واقع إعلام الشتات السوداني.**
2. **أثر الصراع في السودان على إعلام الشتات.**
3. **التحديات والفرص أمام إعلام الشتات.**
4. **نماذج من إعلام الشتات.**
5. **سيناريوهات السياسات البديلة.**

أولا: واقع إعلام الشتات السوداني

في ظل التطورات السريعة التي يشهدها السودان، تلعب وسائل الإعلام دورًا حيويًا في تشكيل الرأي العام ونقل الأخبار والمعلومات إلى الجمهور، ويعكس تعدد وتنوع المصادر الإعلامية السودانية البيئة السياسية والاجتماعية المتغيرة في البلاد، مما يظهر التباين في مستويات المصداقية والمهنية ومدى الوصول إلى الجمهور. ويهدف هذا الجدول إلى تقديم تحليل لأبرز المصادر الإعلامية السودانية المتاحة، من خلال التركيز على نقاط قوتها وضعفها؛ تمهيدا لفهم مدى تأثير هذه المؤسسات الإعلامية على الديناميات الداخلية في السودان، ودورها في تشكيل الواقع الإعلامي بعد الأحداث السياسية والعسكرية الأخيرة.

اسم القناة	نوع المنصة وحجم المتابعين	حولها	نقاط القوة	نقاط الضعف
سودانية ٢٤[٢]	٨٠٠ ألف على يوتيوب، مليونان على فيسبوك	معنية بالشؤون السودانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقدم برامج تحليلية وتقارير	نشطة، تقدم محتوى متنوع دوري باستمرار.	عدم تقديم بث مباشر أو بودكاست.
تجمع المهنيين السودانيين[٣]	مليون على فيسبوك	تحالف يضم عدد من النقابات ولجنة أطباء السودان المركزية، وشبكة الصحفيين السودانيين وتحالف المحاميين الديمقراطيين		رغم حجم المتابعين الكبير إلا أن الصفحة غير نشيطة ولا تصدر بيانات دورية، وإنما مقصرة على بيانات التحالف نفسها من الإدانة والشجب.
إذاعة "راديو دبنقا"[٤]	٣٠ ألفا على يوتيوب، ٥٠٠ ألف على فيسبوك	راديو مستقل يعمل من داخل السودان وخارجه، عبر شبكة من المراسلين، ويقدم أخباراً ذات صلة بدارفور بشكل خاص والسودان بشكل عام. ويبث على الهواء أخبارا وبرامج متنوعة لمدة ساعتين ونصف الساعة يوميا عبر الموجات القصيرة.	نشيط، ويقدم محتوى يساعد على الوصول أسرع في الأماكن التي لا تسمح بوجود خصائص مرئية	عدم تقديم بث مباشر أو بودكاست
Sudan News[٥]	٤٧٣ ألفا على إكس	موقع إخباري	يقدم منشورات يومية، وعدد من الفيديوهات المرتبطة بموقع الحدث	

(٢) قناة سودانية 24، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@Sudania24TV/videos ، رابط فيس بوك: https://www.face-book.com/Sudania24TV

(٣) تجمع المهنيين السودانيين، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/SdnProAssociation/?locale=ar_AR

(٤) راديو دبنقا، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@RadioDabanga/videos، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/DabangaRadio/timeline/?ref=hl ، الموقع الرسمي: https://www.dabangasudan.org/ar

(٥) Sudan News، رابط تويتر: https://x.com/Sudan_tweet ، رابط الموقع الالكتروني: https://sudantweet.com/

صحيفة السوداني[٦]	٤٢٠ ألفا على فيسبوك	موقع إخباري مستقل	نشاطها المستمر على مدار اليوم	تعتمد أكثر على التصريحات الرسمية أكثر من الأحداث الفعلية داخل السودان
سودان بلس[٧]	٢٥٠ ألفا على فيسبوك	موقع إخباري مستقل	أخبار يومية على فيسبوك، وفيديوهات قصيرة وبودكاست على يوتيوب طريقة الإخراج والتصوير جيدة جدا، وتقدم كل شهر عملا على الأقل.	
صحيفة التغيير الإلكترونية[٨]	١٢٦ ألفا على فيسبوك	صحيفة سودانية إلكترونية	تنشر بيانات رسمية وأخبارا مجمعة من وكالات أنباء وصحف مختلفة	
Sudan Tribune[٩]	مئة ألف على إكس /تويتر	موقع إخباري	تصدر بالانجليزية وتقدم منشورات يومية عن الأخبار وتقارير رسمية وبيانات صحفية من مختلف المنظمات والخرائط، مقرها باريس، ويديرها فريق من المحررين والصحفيين السودانيين والدوليين	
Sudan Bukra				

(٦) صحيفة السوداني، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/alsudaninews/?locale=ar_AR
(٧) سودان بلس، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@sudanplus279
(٨) صحيفة التغيير الإلكترونية، رابط فيسبوك: https://www.facebook.com/altaghyeer2/
(٩) Sudan Tribune، رابط تويتر: https://linksshortcut.com/NLlRD، رابط الموقع الالكرتوني: https://sudantribune.com/

السودان بودكاست[١٠]	٧٧ ألفا على تيك توك،	تقدم أحداثا وتجارب وقصصا ومواقف مع شخصيات سودانية خارج السودان	أعطى مشاركته على التيك توك فرصة للوصول لشرائح الشباب والأقل سنا مما يساهم في زيادة الوعي لشريحة مهمة، وهي المنصة الأعلى متابعة بفارق كبير عن المنصات الأخرى	
أفريكا ميديا بالعربي[١١]	٥٦ ألفا على يوتيوب	موقع إخباري يقدم ملخصا مرئيا وسمعيا يوميا عن الأحداث في السودان	يعتبر جيدا لدى الباحثين عن ملخص يومي للأحداث، والإبقاء على اطلاع بدون مجهود كبير في المتابعة	
موقع الراكوبة	٥٥ ألفا على فيسبوك	موقع إخباري	تقدم منشورات يومية عن الأخبار	
السودان أونلاين[١٢]	١٨ ألفا على إكس	موقع إخباري مستقل	تقدم ملخصا للأخبار يوميا، وموجودة على أغلب منصات التواصل الاجتماعي، وهي أكثرها انتشارا على المنصات مقارنة بالمواقع الأخرى.	يوتيوب وإكس الأكثر نشاطا في النشر، وهذا يفقده شريحة متابعي الفيسبوك باعتباره الأهم في الوطن العربي
Sudanese Archive[١٣]	٤٥١١ على إكس	موقع لمراقبة وأرشفة المعلومات الرقمية ونشر التحقيقات المفتوحة المصدر التي تكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان.	يستخدم عددا من الأدوات المنهجية في توثيق البيانات وجرائم الصراع، ويعلن عنها المصادر التي يستند عليها من خلال تقارير ينشرها الموقع الإلكتروني.	رغم أهمية المحتوى لكنه غير مُتفاعل عليه بدرجة كبيرة
سودان بوست[١٤]	٣٦٠٠ مشترك على يوتيوب	لا تقدم عن نفسها تعريفا	تقدم فيديوهات حية من الأحداث	لا تنشر بطريقة يومية

(١٠) السودان بودكاست، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@alsudanpodcast/featured، رابط تيك توك: https://www.tiktok.com/@alsudanpodcast

(١١) افركا ميديا بالعربي، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@-africa-media-arabic

(١٢) السودان أونلاين، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@sudanonline/videos ، رابط تويتر: https://x.com/suda-neseonline

(١٣) Sudanese Archive، رابط تويتر: https://x.com/Sudan_Archive، رابط الموقع الالكتروني: https://sudanesearchive.org/ar/about، رابط منظمة نيمونيك (Mnemonic) التي تتعاون معها Sudanese Archive: https://mnemonic.org/

(١٤) سودان بوست، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@sudanpost9397/videos

سودانس بوست[١٥]	١٦٠٠ على فيسبوك	جريدة رقمية تقدم أخبارا حول السودان وجنوب السودان.	مفيد للمتابعين المحتاجين للملخص السريع كل أسبوع، ولكن ليس يوميا أو لحظة بلحظة	ينشر على فترات قريبة ولكن ليست دورية مما يفقده شريحة المتابع المهتم بالشأن السوداني
بودكاست غربة[١٦]	٤٤ ألف مشاهدة	يوجد أعمال لحلقات فردية في بودكاست مهتم بقضايا مختلفة من ضمنها قضية السودان، ومن ضمنها هذه الحلقة	الحوار هادىء مع شخصية مثقفة بما يسمح بتحقيق استجابة كبيرة لدى المستمع، وخاصة المستمع غير السوداني غير المطلع جيدا.	

(١٥) سودانس بوست، رابط الموقع الإلكتروني: https://arabic.sudanspost.com/ ، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/sudanspost.ar

(١٦) بودكاست غربة، "مئة ألف شهيد..والمذبحة لم تتوقف مع م. محمد حسين، الموسم الثاني، الحلقة الثانية"، رابط الحلقة على يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=uxY97tVpyu0&t=73s

هذا كان استعراض لأبرز مصادر الإعلام السودانية، وتم ترتيبها من الأكثر للأقل في حجم المتابعة، ويمكن استخلاص مما سبق أن وسائل الإعلام السودانية عانت بعد الحرب من تحديات كبيرة، بدءًا من التقييد الحكومي والعسكري والتأثير على المهنية إلى صعود الإعلام البديل، فأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا حيويًا رئيسيا للتغطية البديلة، خاصةً مع صعوبة الحصول على معلومات دقيقة من الإعلام الرسمي، بالإضافة إلى بروز دور الناشطين السودانيين داخل وخارج السودان في توثيق الانتهاكات ونقل الأحداث، حيث أصبحت المقاطع المصورة والشهادات الشخصية أدوات لنشر المعلومات السريعة والمباشرة حول الوضع.

ثانيا: أثر مجريات الصراع في السودان على إعلام الشتات

أثّر الصراع على إعلام الشتات، حيث أدى إلى:

- **الاعتماد على الإعلام البديل**: لا يوجد أخبار موثوقة صحيحة سواء التي يعلن عنها الجيش السوداني أو قوات الدعم السريع، فتعم حالة من الفوضى الإعلامية ويحاول كل طرف إبراز انتصاراته حتى ولو بمعلومات مضللة، رصدت من بعض جهات التحقيق عن تزييفها واتصل بعضها من مقاطع مصورة في دول أخرى ونسبتها إلى أحداث السودان، بخلاف المحتوى المزيف لبعض الأخبار مثل ما نشر عن مقتل حميدتي، ونشر الجيش السوداني مقطعاً من لعبة إلكترونية على صفحته الرسمية باعتبارها جانباً من عمليات نوعية ضد الهاربين بالولاية الشمالية، وكذلك نشر قوات الدعم السريع فيديو استيلائها على مقر الاستخبارات العسكرية بالقيادة العامة وهو ما اتضح زيفها وكون

المبنى المذكور تابعاً للمخابرات العامة، وبالتالي هناك حالة من التخبط الإعلامي غطت على الأخبار الحقيقية وأضعفت التفاعل معها، خاصة في ظل غياب الإعلام الدولي والميداني ومنع المنظمات الحقوقية الدولية للتوثيق، ولا تظل سوى الشهادات الفردية، وبالتالي أصبح إعلام الشتات أحد المصادر الرئيسية لتقديم الأخبار ونقل مجريات الأحداث.[١٧]

- **التزام أغلب القوى المدنية الحياد:** ولم تكن هي الأخرى بعيدة عن استخدام منصات التواصل الاجتماعي، إذ استخدمت "قوى الحرية والتغيير" صفحتها على "فيسبوك" لنشر البيانات الرسمية للقوى المدنية الموقعة على الاتفاق الإطاري، والتي اتسمت بالحياد، وثمة أطراف مدنية أخرى مثل لجنة أطباء السودان المركزية، والهلال الأحمر، استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الاستغاثات واستعراض الجهود الإغاثية، وقد اتسمت هي الأخرى بالحياد والتأكيد على الجوانب الإنسانية وحماية المدنيين في هذا الصراع.

- **غياب النشر والتفاعل غير الكافي من قبل بعض المنصات المعنية عن الأحداث،** مثال: "المرصد السوداني للشفافية والسياسات"، يكاد التفاعل ينعدم على منشوراته على منصات التواصل الاجتماعي أيضا التقارير التي يقدمها على موقعه الرسمي متوقفة منذ فبراير 2023، ورغم أن ذروة الأحداث بدأت في حرب أبريل 2023 إلا أن الموقع لم يصدر تقريرا بعدها.[١٨]

ثالثا: تحديات وفرص أمام إعلام الشتات

يلعب إعلام الشتات دورًا محوريًا في نقل القضايا ولكنه يواجه تحديات مختلفة تقف عائقا أمامه، ومع ذلك، تتوافر فرص مهمة لتعزيز الترابط وبناء وعي جماعي

(١٧) فاطمة الزهراء عبد الفتاح، حرب موازية: آليات توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الصراع السوداني، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 أبريل 2023، الرابط: https://linksshortcut.com/iNCar

(١٨) المرصد السوداني للشفافية والسياسات، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/STPT2022 ، رابط الموقع الرسمي: https://n9.cl/se8nbh

يربط الشتات بالداخل.

١- تحديات أمام إعلام الشتات

يواجه إعلام الشتات عددا من التحديات تتنوع هذه التحديات ما بين ضغوط سياسية ومجتمعية، وصعوبات تمويلية وتقنية، بالإضافة إلى الصراع للحفاظ على الموضوعية والمصداقية وسط ظروف سياسية متقلبة، أبرزها:

العقوبات الاقتصادية: تعيق العقوبات الاقتصادية قدرة المنافذ الإعلامية على التسجيل بشكل مناسب، وفتح حسابات مصرفية، والتعامل مع أنظمة الائتمان أو الدفع العالمية، وتؤثر سلبًا على العمليات المالية التي تحتاجها هذه المنافذ للبقاء فعّالة[١٩]

التوترات بين الأولويات: توجد توترات عرضية بين أولويات التنمية الدبلوماسية والإعلامية، مما يخلق تحديات إضافية أمام منافذ إعلام الشتات، حيث قد يتعارض الاهتمام بتطوير العلاقات الدبلوماسية مع الدعم الإعلامي المطلوب.
صعوبات التمويل: صعوبات في التقدم بطلبات للحصول على التمويل الذي يخدم منطقة نشاطها.[٢٠]

مشاكل خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي: تعاني المنافذ الإعلامية من مشاكل مع خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي، وسياسات تعديل المحتوى، وعملية التحقق، مما يؤثر على قدرة هذه المنافذ على الوصول إلى جمهورها بشكل فعال.[٢١]

القوانين واللوائح المعقدة: تتضمن القوانين واللوائح المعقدة وغير المألوفة

---

(١٩) Isabelle Schlpfer and Rosie Parkyn, Flight and Fight: Supporting Exiled Media to Survive and Sustain, California: Internews, May 2024, p35.

(٢٠) Ibid, p37.

(٢١) Nesle De Schutter, Independent Media in Exile, University College Maastricht, August 2021, pp19-20
Or Bill Ristow, Independent Media in Exile, A Report to the Center for International Media Assistance, June 15, 2011, p 26.

في البلد المضيف تحديات تعقد وتطيل عملية التسجيل، وهذه القوانين تتطلب تطبيق قواعد جديدة تتعلق بالموارد البشرية والضرائب، بالإضافة إلى قوانين الإعلام أو القوانين الخاصة بالمنظمات غير الربحية.[٢٢]

٢ – فرص أمام إعلام الشتات

على الرغم أن هذه التحديات تمثل عقبات أمام الاستدامة التنظيمية، إلا أن بعض من وسائل إعلام الشتات حاولت إيجاد فرص واستراتيجيات فعالة للتعامل مع تلك التحديات، ومن أبرز هذه الاستراتيجيات[٢٣] :

- **تعزيز المصداقية:** تسعى بعض وسائل الإعلام إلى تضمين أكبر عدد ممكن من المصادر لكل حدث، حتى وإن أدى ذلك إلى تأخير عملية النشر في البداية، حيث تستخدم هذه الوسائل مصادر مفتوحة للتحقق من المعلومات، مثل تقارير وسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني.

- **التسجيل في البلد المضيف:** يُعتبر التسجيل للعمل في بلد المضيف جزءًا أساسيًا من الامتثال للوائح المحلية، ويؤهل المنافذ الإعلامية للحصول على التمويل من الجهات المانحة، ويلعب ذلك دورًا مهمًا في ضمان استمرارية المنظمة في بيئة العمل الجديدة.

- **التفاعل مع الجمهور:** لضمان السلامة الأمنية للجمهور في الوطن الأم، تشير معظم وسائل الإعلام إلى أنها تتفاعل مع جمهورها من خلال التعليقات على منصات التواصل الاجتماعي أو مجموعات واتساب ويوضح أحد

---

(٢٢) Isabelle Schlpfer, Opcit., p32. Or Julianne Pidduck, Exile media, global news flows and democratization: The role of Democratic Voice of Burma in Burma's 2010 elections, Media Culture & Society, July 2012, p 15.

(٢٣) Ibid, p41 - 56

المشاركين في المقابلات أن بعض الأفراد استخدموا كلمات مرور مشفرة للتهرب من الرقابة المحتملة، وأوضح مشارك آخر أن الجمهور المحلي على دراية بالرقابة والمراقبة، ولديهم تقنيات مثل VPN وأساليب أخرى للتحايل على هذه القيود، ونادرًا ما يظهرون مباشرة في المنافذ الإعلامية، ولكن يأتي غالبية الظهور من جمهور الشتات الذي يكون في مأمن من المخاطر التي يواجهها المقيمون في الداخل.

- **اتباع أساليب مبتكرة:** في ظل القيود الحكومية والمسافة بين المنافذ الإعلامية المنفية وجمهورها الوطني، تبرز الحاجة إلى استخدام أساليب مبتكرة لفهم احتياجات الجمهور واهتماماته، حيث تعتمد بعض المنافذ الإعلامية على تطبيقات المراسلة المشفرة مثل تلغرام لجمع تعليقات الجمهور، بينما تلجأ وسائل إعلام أخرى إلى إجراء استطلاعات دورية عبر منصات مثل SurveyMon-key ومع ذلك أشار أحد المحاورين إلى أن هذه القنوات قد تتطلب مستوى من الوصول إلى التكنولوجيا أو الدراية بها، وهو ما قد لا يتوفر لجميع أفراد الجمهور.

- **التفاعل مع الجمهور من خلال التعيين:** تحدث أحد المحاورين عن تجربة ناجحة في زيادة تفاعل الجمهور وبناء برنامج عضوية من خلال تعيين موظف مخصص للتواصل والمشاركة الجماهيرية. حيث قال: "في العام الماضي، فزنا بمسابقة ضمن مبادرات أخبار غوغل وكان أحد المكونات هو تعيين موظف لخدمة الجمهور والمشاركة، وأجرينا استطلاعات مع قرائنا الأكثر ولاءً، بالإضافة إلى مقابلات متعمقة لفهم آرائهم وما الذي يرغبون في قراءته وما الذي يعتقدون أننا نفتقر إليه".

- **الوصول إلى شرائح جديدة وتلبية احتياجات الجمهور:** لضمان الوصول إلى شرائح جديدة من الجمهور وتلبية احتياجاتهم، يجب على وسائل الإعلام تقديم المحتوى بتنسيقات تتناسب مع مستوى وصول الجمهور إلى التكنولوجيا ومعرفتهم بها، وأشار العديد من المحاورين إلى نجاح استخدام النشرات الإخبارية عبر البريد الإلكتروني لتوفير اشتراكات مخصصة، بالإضافة إلى توزيع ملخصات أسبوعية بصيغة PDF، وحققت أحد المواقع الإلكترونية نجاحًا من خلال إنتاج محتوى صوتي يستهدف الجماهير ذات مستويات معرفة القراءة والكتابة الأقل، حيث تم التعاون مع محطة إذاعية لإنتاج بودكاست مخصص لجمهور نسائي في مجتمع ريفي يواجه صعوبات في القراءة، مما أتاح لهم فرصة الاستماع إلى المعلومات بطريقة سهلة وميسرة. علاوة على ذلك، تسعى هذه المؤسسات إلى مشاركة الجمهور في عملية إنتاج المحتوى لضمان ارتباطه بهم وزيادة الثقة المتبادلة، ويتم إشراك الجمهور -خاصة الفئات الاجتماعية المنخفضة- في مراجعة المحتوى قبل نشره، بهدف التأكد من تمثيلهم بشكل صحيح. ورغم أن هذا النهج قد يثير جدلاً بين بعض الصحفيين حول تناقضه مع المعايير الصحفية التقليدية، إلا أن الهدف الأساسي منه هو ضمان رؤية الجمهور نفسه ممثلاً في المحتوى مما يعزز الثقة والتفاعل.

- **قياس التأثير:** توضح إحدى المشاركات في المقابلات "أنه يجب قياس قيمة الصحافة ليس بعدد النقرات أو حجم التوزيع، وإنما بالتأثير الحقيقي في العالم، وهذا ما نحاول إيصاله للمانحين، حيث أدركنا أنه ليس ضروريا إنتاج 10 تقارير يوميًا، لكن الأهم هو تقديم محتوى عالي الجودة حتى لو كان بوتيرة بطيئة ولم تظهر نتائج فورية". وأشار المشاركون إلى أن هناك طرقا بديلة

لقياس التأثير تتجاوز عدد التقارير أو مدى انتشارها، وأن المانحين أصبحوا أكثر انفتاحًا على هذه الأساليب الجديدة، ومنها: زيادة الوعي حول قضايا معينة من خلال تناول موضوعات مهمة قد لا تتلقى تغطية كافية في وسائل الإعلام الأخرى، وإحداث تغييرات في السياسات والقوانين حيث يمكن أن تسهم التقارير الإعلامية في دفع صناع القرار نحو اتخاذ إجراءات ملموسة، وتعزيز الوعي بالعلامة التجارية للوسيلة الإعلامية مما يساعد في بناء سمعة قوية للمنفذ الإعلامي ويعزز من مصداقيته في المجتمع.

- **التحول إلى عقلية الأعمال:** أوضح أحد المشاركين كيف ساعده أحد المانحين في تطوير عقلية ريادية ونهج أعمال مستدام، مشيرا إلى أن العديد من منافذ إعلام الشتات تميل إلى إنشاء منظمات غير حكومية لأنها تُعتبر أسهل، ولكن هذه المنظمات لا تعمل بعقلية الشركات التجارية، مما يؤثر سلبًا على الاستدامة المالية؛ لذلك من المهم بناء مصادر دخل بديلة، مثل الإعلانات الرقمية، إذ بدأت بعض المنافذ في تحقيق دخل متزايد من الإعلانات، ويوفر هذا النوع من الدخل مرونة أكبر مما يمكنهم من نشر محتوى مستقل حتى وإن لم يتماشى مع توقعات المانحين. ومع ذلك لا تزال العديد من منافذ إعلام الشتات تعتمد بشكل كبير على تمويل المانحين الذي غالبًا ما يكون قصير الأجل وموجهًا لمشاريع محددة، مما يصعّب التخطيط على المدى البعيد، ويخلق ضغوطا نفسية ناتجة عن عدم الاستقرار الوظيفي والصدمات الشخصية، ومن خلال التجارب المختلفة يمكن رصد بعض الطرق لتنويع مصادر الدخل، أولها: إعداد المستقبل بنموذج أعمال مرن، إذ تعتمد إحدى وسائل الإعلام التي تستعد لمغادرة وطنها والعمل في بلد آخر بشكل رئيسي على المنح، لكنها تبيع أيضًا خدمات استشارية في مجالات مثل الاتصال

والتنوع، بالإضافة إلى إنتاج محتوى إعلاني، وتساهم هذه الخدمات بنحو 30% من ميزانيتها، إذ تدخر هذه الأموال لاستخدامها في المستقبل وتعمل على تطوير نموذج أعمال يهدف إلى توليد الدخل من الجمهور داخل الوطن الأم وفي الشتات، وثانيها: إنتاج محتوى مخصص بدلاً من الإعلانات التقليدية، من خلال قيام المنافذ الاعلامية بالعمل بداية في الشتات ثم تعود إلى وطنها وتلجأ إلى إنتاج برامج لمنظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني كبديل للإعلانات التقليدية، التي تسيطر عليها قنوات مرتبطة بالنظام، رغم أنها لا تزال تعتمد على تمويل المانحين، إلا أن إنتاج إعلانات للخدمة العامة وعرض أبحاث مؤسسات فكرية في شكل برامج تلفزيونية يساهم في توليد دخل كبير، وثالثها: تنوع الخدمات وتطوير التكنولوجيا حيث تقدم الوسيلة الإعلامية خدمات متنوعة تشمل الإعلان عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الاستشارات والترجمة. كما تستهدف جمهورها بشكل محدد للترويج لمنظمات معينة.

- **التسجيل والوضع القانوني:** يعد تسجيل المنظمة خطوة أولى حيوية يتعين على وسائل الإعلام في الشتات اتخاذها لكي تعمل ككيان قانوني، حيث يشكل التسجيل جزءًا أساسيًا من عملية تأمين الاعتماد، وتلقي المنح والتبرعات، وفتح حساب مصرفي في البلد المضيف. كما أنه من الضروري للوصول إلى بعض المزايا الخاصة بالمنصة لمجتمع الصحافة، مثل مبادرة أخبار غوغل أو مبادرة أخبار فيسبوك، ، ويمكن للمنافذ الإعلامية اتخاذ إجراءات التسجيل في الخارج وفتح حساب مصرفي قبل الانتقال، إذ عادةً ما يكون هناك خياران للتسجيل، أولهما: التسجيل كشركة ربحية، مما يتطلب دفع الضرائب في البلد المضيف، وثانيهما: التسجيل كمنظمة غير ربحية أو منظمة مجتمع مدني.[٢٤]

(٢٤) Radsch, Courtney, URGENT: Understanding and Responding to Global Emerging News Threats, March 1, 2023, (internews.org), Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4406895 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4406895 , p 34.

ويوضح الشكل 1 الوضع القانوني للمنافذ الإعلامية في الشتات:

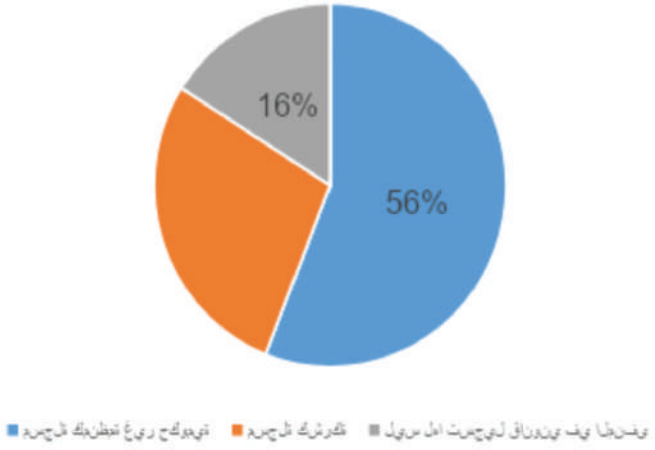

Source: Isabelle Schläpfer and Rosie Parkyn, Flight and Fight: Supporting Exiled Media to Survive and Sustain, California: Internews, May 2024, p32-33.

ختامًا، يبقى إعلام الشتات أمام مفترق طرق، إذ تتطلب منه التحديات المتعددة مواصلة التمسك بقيم المهنية والمصداقية، والسعي لتجاوز الصعوبات بطرق متجددة، فرغم العقبات تظل لديه القدرة على التأثير في الرأي العام، وبناء جسور تواصل بين مجتمعات الشتات وأوطانهم، ويعتمد استمراره على قدرته في تحويل هذه التحديات إلى فرص لتعزيز تأثيره وتوسيع رسالته.

رابعا: نماذج من إعلام الشتات

تبرز النماذج الواقعية تجارب فعلية تُظهر التحديات، وتكشف الفرص، وتوضح الدروس المستفادة، وعليه سنعرض عددا من نماذج إعلام الشتات من زاوية تحليلية تساعد على استنباط العوامل المشتركة، مما يسهم في الوصول إلى استنتاجات أعمق تدعم الجانب النظري وتفتح المجال لمزيد من البحث والتطوير، وهذه النماذج هي:

١- النموذج البحريني

تتناول التجربة واقع الجالية البحرينية الشيعية في لندن، التي تجتمع في مركز ديني يُسمى "دار الحكمة"، حيث يُستخدم لإقامة الأنشطة الدينية، لكنه أيضًا يشهد زيادة في السلبية والانسحاب بين البحرينيين وغيرهم، فالعديد منهم يزورون المركز لأسباب اجتماعية بدلاً من المشاركة الفعالة في النقاشات الدينية أو السياسية نتيجة القمع والمراقبة الرقمية، ومع ذلك، ظهرت مجموعة من النشطاء الشباب الذين يستمرون في النضال من أجل التغيير، مثل إضراب الناشط علي مشيمع عن الطعام خارج السفارة البحرينية في لندن احتجاجًا على اعتقال والده. [٢٥]

من جهة أخرى، يفضل بعض البحرينيين في الشتات، خاصة في الدول مثل الدنمارك، التركيز على حياتهم الجديدة وتقديم المساعدات الإنسانية بطرق غير سياسية، وعليه لجأوا لتوسيع مفهوم "الناشطية" ليشمل مساحات خارج نطاق الممارسة السياسية المباشرة، وعليه انخرط العديد من الشباب البحريني في

(٢٥) سارة رانك وآخرون، إعلامية الشتات العربي: فهم دور الإعلام العابر للحدود في تشكيل العمل السياسي في الشتات، بيروت: مبادرة الإصلاح العربي للبحوث، 2022، ص 10

الناشطية، بجانب الوسائل المعروفة الأخرى عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والنشاط في الشارع والمظاهرات. فالتجربة تشير إلى أن النشاط السياسي في الشتات قد لا يقتصر على وسائل الإعلام، بل يتطلب فهمًا أوسع للناشطية، يشمل الأنشطة غير المباشرة وغير السياسية، مثل العمل على تحسين مجتمعاتهم الجديدة.[٢٦]

٢ – النموذج السوري

منذ بدء وصول السوريين إلى أوروبا في أواخر 2011، قاموا بتشكيل منظمات واتحادات ومبادرات على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم السوريين في الداخل والخارج، و تمحورت هذه الأنشطة حول تقديم المساعدات الإنسانية، والتوعية بالمأساة السورية، وتنظيم المظاهرات، مع الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لنقل الصوت السوري إلى العالم. رغم تباعد السوريين جغرافيًا في أوروبا، إلا أنهم حافظوا على هوية جماعية موحدة، هدفها الأساسي دعم القضية السورية والدفاع عن حقوقهم في بلدهم الأصلي.[٢٧]

وكانت الأنشطة السياسية للسوريين في الشتات متنوعة، حيث شملت حقوق الإنسان، والحركات النسوية، والتوعية الإعلامية، ولم تقتصر على سوريا فقط، بل شملت أيضًا سياسات الهجرة في البلدان المضيفة. ومع ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا في المشاركة السياسية نتيجة للمراقبة الرقمية والقمع العابر للحدود، مما دفع الكثيرين إلى تجنب النشاط السياسي العلني، ولم يكن هذا التراجع بسبب القيود الخارجية فقط، وإنما نتيجة الضغوط المعيشية في الخارج، حيث يكافح العديد من السوريين لتعلم اللغة، والعثور على عمل، والتكيف مع حياتهم الجديدة.

---

(٢٦) المرجع السابق، ص 11
(٢٧) المرجع السابق، ص 14

ورغم بعض النجاحات، مثل محاكمة المسؤولين عن التعذيب في سوريا، وإنتاج أفلام وثائقية مثل "من أجل سما" الذين رشحوا لجائزة الأوسكار، إلا أن اليأس بدأ يتسلل إلى نفوس الكثير من النشطاء السوريين، ومع عدم تحسن الأوضاع في سوريا وبقاء النظام الحاكم في السلطة، أصبح هناك شعور بالإحباط العام بين أفراد الشتات السوري، خاصة مع تزايد الضغوط عليهم في دول اللجوء، وأيضا تفاقم الانسحاب من الأنشطة السياسية بسبب الخوف من المراقبة الرقمية من قبل النظام تجنب الكثيرون الحديث عن الأمور السياسية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت قضايا مثل ظهور جماعات متطرفة في تعقيد الوضع وتشتيت الجهود السياسية. ومع تراجع المشاركة السياسية، بات الشتات السوري يواجه تحديات تتعلق بالهوية ودورهم كناشطين سياسيين، إذ يرى البعض أن مهامهم، رغم أنها سياسية، لا ترتبط بالناشطية المباشرة، وعلى الرغم من ذلك لا يزال هناك جزء حيوي من الشتات السوري في أوروبا يحاول النضال من أجل قضايا حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، ولكن تظل الفجوة بين الأجيال والأيديولوجيات السياسية قائمة، مما يؤثر على فاعلية هذه الحركات.[٢٨]

وتشير الباحثة الإعلامية (ميريا جورجيو) إلى أن مجموعات الشتات تستخدم وسائل الإعلام بطرق معقدة، مما يساعد على تعزيز إحساسها بالانتماء الثقافي والسياسي. بالنسبة للسوريين في أوروبا، الحاجة للانتماء تزداد تعقيداً بسبب ضغوط الحياة في المنفى، والتي تشمل ضيق الوقت، ونقص المهارات، وقلة الموارد المالية. واستهلاك الكثير من طاقاتهم وتركيزهم، مما يساهم في تقليص المشاركة السياسية تجاه التغيير في سوريا. ومع تزايد الضغوط، يختار البعض تقليل نشاطهم السياسي لحماية صحتهم النفسية والعقلية، ومع ذلك، لا يزال

(٢٨) المرجع السابق، ص 15

هناك من يستمر في العمل من أجل القضية السورية، سواء من خلال النشاط السياسي أو تقديم المساعدة للمهاجرين الآخرين، وتعتبر المساحات الإعلامية، سواء عبر الإنترنت أو خارجه، وسيلة أساسية للتواصل والانتماء، مع الأمل في تعزيز هذا الشعور في الحياة الواقعية.[٢٩] وعليه يمكن القول من خلال دراسة سياسات نشطاء الشتات السوري، إنهم مارسوا ثلاث وظائف رئيسية وهي خلق التواصل من خلال ربط وطنهم ببقية العالم، والتعاون مع الصحفيين الدوليين الآخرين، وترجمة رسالة إلى الجمهور الأجنبي.[٣٠]

٣ - النموذج التونسي

تركز التجربة التونسية على الاتصال السياسي وأهميته في العملية السياسية، من خلال خمسة أنشطة سياسية رئيسية لأبناء الشتات التونسي هي:[٣١]

- **تشكيل جمعيات وروابط:** يقوم أفراد الشتات بتأسيس جمعيات سياسية واجتماعية للتجمع والتعبير عن الهوية المشتركة، مثل إنشاء جمعيات في السويد قبل وبعد الثورة التونسية دورها تنظيم مظاهرات وفعاليات، ولكن بعضها واجه تحديات بسبب نقص الموارد.

- **تنظيم حملات إلكترونية وتأسيس منصات إعلامية:** لعب الشتات التونسي دورًا في إنشاء مواقع إخبارية معارضة مثل "نواة" و"تونس نيوز" خلال عهد بن علي. هذه المواقع كانت وسيلة لنقل الأخبار من وإلى تونس، وساهمت في نشر المعلومات المعارضة.

---

(٢٩) المرجع السابق، ص 15

(٣٠) Edom Gelan, The Guerrilla in town: Influences on Content Production in Exile Media, Missouri: University of Mis-souri-Columbia, MasterThesis, December 2020, p5.

(٣١) ا سارة رانك وآخرون، إعلامية الشتات العربي: فهم دور الإعلام العابر للحدود في تشكيل العمل السياسي في الشتات، مرجع سابق، ص 17

- **حملات على وسائل التواصل الاجتماعي:** تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة معارضة، مثل حملة "تونس في السويد" التي كشفت عن فساد في قطاع التعدين، مما أدى إلى إقالة وزير الطاقة التونسي في 2018.

- **شبكات الصداقة ومساحات التواصل:** تمكن التونسيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم الفعاليات من التواصل وتبادل الآراء حول قضايا وطنهم، كما ساهمت الفعاليات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية في تعزيز هذه النقاشات، مثل فعالية "منظمة أوكسفام" في كوبنهاغن حول الثورة التونسية. كما تحدث أفراد الشتات مع أصدقائهم حول الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس.

- **الأنشطة العابرة للحدود الوطنية:** تشمل مشاركة التونسيين في فعاليات متعددة الجنسيات، مثل تأسيس منظمات معنية بشؤون المهاجرين والمشاركة في فعاليات حقوق الإنسان والعدالة. كذلك، شارك أفراد مثل رجل دين تونسي في أنشطة دولية دينية وسياسية مثل أزمة الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية، موضحين موقفهم في وسائل الإعلام العالمية.

ومن خلال تحليل جمهور الشتات المستمر في التواصل يتبين أنهم قد يُقسموا إلى ثلاث فئات:[٣٢]

- **فئة المؤثرين السياسيين:** تضم الأفراد الأكثر نشاطاً وفاعلية، القادرين على

---

(٣٢) المرجع السابق، ص 18

التأثير في الآخرين، وغالباً ما يكونون شخصيات قيادية بارزة.
فئة المثقفين سياسياً: تشمل الأشخاص المهتمين بالمشاركة في الأنشطة السياسية ولكنهم لا يتولون أدواراً قيادية.
فئة المجتنبين للسياسة: تضم أولئك الذين كانوا مهتمين سابقاً ولكن تراجع اهتمامهم بسبب الفشل السياسي واليأس في تونس.
ويمكن استخلاص أن التجربة التونسية تتحلى بمساحات انخراط جيدة في أنشطة سياسية متنوعة، من المشاركة المباشرة إلى التواصل غير المباشر عبر الشبكات والمنظمات. كما أن مستوى المشاركة يعتمد على توافر فضاءات التواصل، بالإضافة إلى عوامل شخصية أخرى مثل المحفزات والاهتمامات الفردية.

٤ - النموذج الإريتري

في التجربة الإريترية تحديدا في الفترة في الفترة (2018-2019) كمعارضة للرئيس الإريتري (أسياس أفورقي) حاولت المعارضة دراسة آليات تحدي الدعاية الحكومية والسيطرة على المعلومات، وتوصلت إلى أربعة طرق رئيسية يستخدمها النشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي لتحدي وتفكيك رواية الدولة، وهي:

- **استخدام المصادر شبه المفتوحة لتجاوز حجب المعلومات:** اعتمد النشطاء على مصادر غير مقيدة بالكامل مثل شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، والتي قد لا تكون مفتوحة بالكامل للجمهور لكن استخدموا تطبيقات VPN لفتحها وتوفير مساحات لطرح المعلومات ومناقشتها بطرق غير تقليدية، واستفادوا من المعلومات المُسربة أو المنشورة بوسائل بديلة في سياساتهم لمعارضة الحكومة، من خلال نشر موضوعات معينة، تلقوا من خلالها معلومات من مواطنين داخل إريتريا، متجاوزين بذلك المراقبة الحكومية وضعف الاتصالات، مما سمح لهم بتوظيف هذه المعلومات في

توجيه سياساتها وإثراء التقارير بمعلومات موثوقة، مما عزز الرسائل المنشورة وأعطاها مصداقية أكبر.[٣٣]

- **سرد القصص الشخصية لمواجهة الرواية الرسمية وإبراز معاناة المواطنين:** في حملة #EndHighSchoolInSawa التي انطلقت في منتصف 2019، استُخدمت القصص الشخصية والصور لمعارضة الرواية الرسمية للدولة، فقدمت الحملة اعتراضا على النظام الذي يجبر الطلاب على إكمال السنة الأخيرة من المدرسة الثانوية في مركز تدريب عسكري يُدعى "ساوا"، حيث يجمعون بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العسكري في ظروف قاسية، وفي الذكرى الـ 2 لتأسيس مركز "ساوا"، وفي الوقت الذي كانت وسائل الإعلام الحكومية تشيد بإنجازات المركز، قامت الحملة بعرض قصص الطلاب السابقين وصورهم لتسليط الضوء على الأوضاع الصعبة هناك، مما قدم سردًا معارضًا، وشاركت شابات قصصهن عن الاعتداءات الجنسية التي تعرضن لها في ساوا، ما أضاف بُعدًا شخصيًا مؤثرًا للحملة.[٣٤]
- **استخدام السخرية لتقويض مكانة الشخصيات السياسية:** تعتبر السخرية من الشخصيات السياسية وسيلة فعالة للتأثير على صورتهم العامة وتقويض سلطتهم المعنوية. [٣٥]

- **الشخصيات المجهولة ذات المناصب الرفيعة:** قدمت صفحة باسم "Sactism" على فيسبوك ملفات سرية لجبهة "التحرير الشعبية الإرترية" التي أُسست في

---

(٣٣) Zere, A. T. Social Media in Exile: Disruptors and Challengers from Eritrea, Ethiopia, and Sudan [Doctoral dissertation, Ohio University], 2020, p116

(٣٤) Ibid., p117

(٣٥) Ibid.,p118.

فبراير 2016 من قبل شخص مجهول الهوية، ووفرت هذه الصفحة معلومات دقيقة حول السجناء والفساد والاغتيالات خارج نطاق القانون التي يرتكبها النظام الإريتري، وفي غضون شهرين فقط، استطاعت الصفحة جذب أكثر من 16,000 متابع من خلال نشرها معلومات عن السجناء السياسيين وانتهاكات النظام. ويدّعى أن مؤسس الصفحة كان يعمل في منصب حكومي رفيع قبل أن يهاجر من البلاد، ورغم صعوبة التحقق من صحة الوثائق المنشورة، فإن بعض المتابعين أيّدوا دقتها جزئيًا أو كليًا، وجذبت الصفحة اهتمام الجالية الإريترية في الشتات ووسائل الإعلام، وأُعيد نشر محتواها على نطاق واسع[٣٦]

تعرضت الصفحة في البداية للحظر من فيسبوك نتيجة شكاوى بأنها "تحرض على الكراهية"، مما دفع مؤسسها لنشر المحتوى باللغة الإنجليزية إلى جانب التغرينية وإنشاء صفحات جديدة. ومع ذلك، حققت الصفحة نجاحًا واسعًا، حيث تجاوز عدد المشتركين فيها 54,000 ووصل عدد الزيارات الأسبوعية إلى حوالي 300,000، وبلغ ذروته عند 700,000 زيارة في أسبوع واحد، ونُشرت معظم محتويات الصفحة باللغة التغرينية، مما جذب القراء الإريتريين بشكل رئيسي، إضافة إلى بعض المتابعين من منطقة تيغراي في إثيوبيا.[٣٧]

جاءت الصفحة لملء الفراغ الإعلامي الذي تركته وسائل الإعلام الحكومية التي تجاهلت الأحداث الهامة، وبفضل عدد متابعيها والمتفاعلين معها أصبحت الصفحة منصة جديدة لتحدي الوضع الراهن في البلاد. فعلى سبيل المثال، في 19 فبراير 2018، نشرت الصفحة خبر وفاة وزير الخارجية

(٣٦) Ibid., p130

(٣٧) Ibid.,p 130

(٣٨) وزير التجارة والصناعة السابق (حتى يوليو 2001)؛ وكان وزيرًا للخارجية سابقًا أثناء الحرب ومحادثات السلام، ووزيرًا للمالية أيضًا؛ ورئيس الشؤون السياسية السابق في الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا وعضو المكتب السياسي منذ عام 1977.
Amnesty International, ERITREA 'You have no right to ask' – Government resists scrutiny on human rights, May 2004, p 47, link: https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/2021/09/afr640032004en.pdf
Ibid.,p 118

السابق"Durue"[٣٨] في سجن تحت الأرض، مما أثار ضجة وتفاعلًا واسعًا على فيسبوك بأكثر من 2,000 مشاركة و4,500 تعليق خلال أيام قليلة، وأثارت هذه الأخبار نقاشات بين الجالية الإريترية في الشتات حول أوضاع البلاد، وحظيت بتغطية من وسائل إعلامية بارزة مثل صوت أمريكا وقناة الجزيرة الإنجليزية. [٣٩]

ومنذ 20 يونيو 2018، توقفت الصفحة عن النشر، ولا يزال مصير مؤسسها المجهول أو سبب انقطاعه عن النشر غير معروف. ولكنها أحدثت تغييرًا كبيرًا وفتحت أفقًا جديدًا، كما وصفها الأكاديمي الإريتري "غيرماي نيجاش" بالنسبة للإريتريين في الخارج، فقد كانت تأثيراتها فورية، حيث بادر بعض المحامين الإريتريين باستكشاف إمكانية رفع دعوى قضائية ضد أحد أفراد الأمن السابقين.[٤٠]

5 - النموذج السوداني

قبل الإطاحة بنظام البشير في 2019 كان هناك 3 مصادر رئيسية لمعارضة النظام هي :

- **الطبقة الدنيا الحضرية التي تكافح من أجل كسب لقمة العيش في ظل ظروف اقتصادية سيئة.**
- **الطلاب والمهنيون الشباب الذين يشعرون بالإحباط بسبب الغطاء الأبوي الذي يفرضه النظام على طموحاتهم السياسية.**
- **الجيل الثاني من السودانيين في الشتات (الذي غادر السودان عام 1989 بتولي البشير الحكم)**

---

(٣٩) Zere, A. T., Opcit., p131
(٤٠) Ibid., p134.

لعب السودانيون في الشتات دورًا محوريًا في تسليط الضوء على القمع داخل السودان باستخدام قنوات غير رسمية، مثل الروابط العائلية والمنصات الإعلامية، وقاموا بنقل الصور والروايات المباشرة، وتزويد المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان بالمعلومات الحقيقية. على سبيل المثال، واصلت لجنة أطباء السودان المركزية، وهي منظمة تأسست في المنفى، نشر الأعداد الفعلية للضحايا عبر وسائل التواصل، رغم تقليل الإعلام الحكومي من حجم الأزمة. هذا الدور أسهم في خلق نافذة للمجتمع الدولي على السودان، مما زاد الضغط الدولي.[٤١]

وساهم ذلك بشكل كبير في إشعال انتفاضة 2019 من خلال: الدمج بين شريحة الشتات وشريحة المهنيين. فعندما اندلعت الانتفاضة، كان هناك شبكة مدمجة من الناشطين، استوعبت بنجاح المطالب الأوسع. ومع انتشار الأعضاء عبر القارات والمناطق الزمنية، بدأ تجمع المهنيين السودانيين في الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة واتساب، لاجراء الاجتماعات والتنظيم والتواصل مع المحتجين على الأرض، فقد عمل "حسام عثمان محجوب"، المقيم في تكساس، متحدثًا باسم نقابة المهندسين السودانيين، إحدى منظمات تجمع المهنيين السودانيين. ويوضح محجوب أن معظم المجموعات كانت تتألف من 20-30 شخصًا عبر مناطق زمنية مختلفة كانوا يتواصلون بانتظام مع بعضهم البعض ويضعون الاستراتيجيات، وأنشأت جمعية المهنيين السودانيين صفحة على فيسبوك وحسابا على إكس ، وسرعان ما اجتذب عددًا كبيرًا من المتابعين. وفي نهاية المطاف، تطورت منصات التواصل الاجتماعي هذه لتصبح المنافذ الرسمية للتواصل، وتنظيم المنظمات، وإعطاء التوجيهات بشأن ما يجب القيام به وما يجب تجنبه. وعندما نشرت جمعية المهنيين السودانيين على منصات التواصل الاجتماعي الخاصة بها، انتشرت الرسائل على الفور من خلال اللجان الثورية

(٤١) Ibid., p204 -205

(٤٢) Elmileik, A & Khalil, S., Sudan braces for 'millions march' as defiant protesters regroup. Al Jazeera English, 29 June 2019, link: https://linksshortcut.com/kUpqZ
or Foltyn, S., Sudan's social media campaign of civil dissent boosts hopes of change. The Guardian, 11 Jan 2017, link: https://linksshortcut.com/yneAU

(٤٣) Zere, A. T., Opcit., p213

الشعبية، والرسائل القصيرة، والمكالمات الهاتفية، والتواصل الشفهي. [٤٣]

أيضا شرحت "سارة عبد الجليل"، أحد المتحدثين باسم جمعية الصحافيين السودانيين المجهود الذي بذله فريقها في كل منشور، إذ بدأت مجموعتهم الإعلامية في يونيو 2018، ولأنهم توقعوا حدوث تعقيدات واختراقات أمنية محتملة، فأنشأوا هياكل إعلامية مستقلة لتجنب التداعيات المحتملة. وعلى الرغم من اعترافها بأنها لا تعرف الكثير منها، إلا أنها تقدر أن هناك حوالي 15 مجموعة داخل قسم الإعلام في جمعية الصحافيين السودانيين، وكان أعضاء الهيكل منتشرين في بلدان مختلفة بما في ذلك بعضها في السودان. وبعد مناقشة أو الموافقة على خبر أو إعلان، يتم تعيين مجموعات مختلفة للتعامل فقط مع مهام محددة مثل الترجمات والمواد السمعية والبصرية والتحرير والنشر والمشاركة في المحادثة، وكشف معظم النشطاء الذين تمت مقابلتهم أنهم كانوا يقضون ما بين 10 إلى 18 ساعة يوميًا في العمل المتعلق بالثورة، ويصف الرسام الكاريكاتوري "البيه" نفسه بأنه "ثوري افتراضي"، إذ استخدم مساحة الإنترنت للتواصل. وكما وصفته رابطة الفنانين المعرضين للخطر، فإن البيه "اكتسب اعترافًا عالميًا بعمله الذي يصور الحياة في العالم العربي بشكل ثاقب. [٤٤]

وهناك من عمل منهم في مناصب رفيعة في الغرب ومثلوا جوه الثورة للعالم الخارجي، فعلى سبيل المثال، كانت الصحفية في القناة الرابعة البريطانية "يسرا الباقر" في السودان عندما بدأت الاحتجاجات، وحتى تلقيها تعليمات من الأمن السوداني بمغادرة البلاد وثقت عدد من جرائم نظام البشير. وبعد طردها واصلت تحديث التطورات على وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بها وأجرت مقابلات مع وسائل إعلام أخرى أجنبية فقد مثلت نقطة اتصال بين السودان الذي يصعب الوصول إليه والمجتمع الدولي، وكتبت حوالي سبعة مقالات في منافذ إعلامية رائدة مثل The Nation The New Yorker وThe Atlantic وغيرها، وأجرى مقابلات

(٤٤) Ibid., p215-216
(٤٥) Ibid., p217

مع BBC و NPR و CNN والجزيرة وغيرها.[٤٥]

وفي سياق آخر تحولت العديد من مجموعات النساء على الفيسبوك إلى منصات تنظيمية ونقاشية عن الثورة. ومن بين هذه المجموعات كانت "منبار شات"، وهي مجموعة دردشة حصرية للنساء مؤسستها "رانيا عمر" المقيمة في الولايات المتحدة وتضم أكثر من 300 ألف عضو ، وأُنشئت في البداية في عام 2015 للإبلاغ عن الأزواج الخائنين، وبعد قيام الانتفاضة اتجهت المجموعة لتوظيف فكرتها سياسيا وشاركت إحدى العضوات صورة لضابط الأمن في جهاز الأمن والمخابرات الوطني الذي تحرش بها، وبدأت مجموعات أخرى للنساء في فضح وتحديد عملاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني ، وبما أن بعض المشرفين على الصفحة كانوا أعضاء في لجان المقاومة، فقد أصبح تحديد أعضاء ضباط جهاز الأمن والمخابرات الوطني وفضحهم علنًا أسهل كثيرًا .[٤٦]

وبعد أبريل 2023 وبدء الحرب الدائرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، واجه ناشطو الشتات تحديات كبيرة في الوصول للمعلومات بعد انقطاع الإنترنت، ولكن ذكرت سارة عبد الجليل أن تجمع المهنيين السودانيين استعد لهذا السيناريو إذ وضع خططًا مختلفة بالتشاور مع خبراء تكنولوجيا المعلومات وقاموا بتأمين جهات اتصال مختارة مع مكاتبهم لنقل المعلومات إلى لجان الأحياء، ولم يتم قطع سوى بيانات الهاتف المحمول، التي اعتمد عليها معظم السودانيين، وحاول مهندسو الاتصالات سد فجوة الاتصالات وربط المنظمين الرئيسيين للاحتجاج. وبحسب ما ورد قام البعض بتهريب بطاقات SIM دولية من بعض الدول واستخدام بيانات التجوال الدولي للاتصال بالإنترنت والتواصل مع

---

(٤٦) Ibid., p222.
(٤٧) Ibid., p225

الخارج.[٤٧]

واعتمدت جمعية المهندسين السودانيين بشكل أساسي على قنوات التواصل الاجتماعي لتوصيل رسائلها، وأثناء انقطاع التيار الكهربائي وبيانات الهاتف المحمول، خلق هذا أرضية لقنوات أخرى، من بينها قناة "سودان بكره"[٤٨] إذ بدأت البث عبر الأقمار الصناعية، واعتبرها الكثيرون صوت الثورة، إذ اعتمدت في الغالب على الصحفيين المواطنين من الميدان. وبميزانية صغيرة بالكاد تغطي نفقات الأقمار الصناعية، قام أعضاء أساسيون آخرون في الفريق بإنتاج وتحرير المحتوى من منازلهم. وخلال انقطاع الإنترنت ومناسبات أخرى، كانت القناة تعلن عن الاتصال الرسمي لمنظمي الاحتجاج، وهكذا تحدوا انقطاع الانترنت خلال لجان الأحياء، وجهات الاتصال الرئيسية التي لديها اتصالات إنترنت غير منقطعة، وقناة سودان بوكرا التلفزيونية.[٤٩]

وعلى صعيد آخر واجه الناشطون في السودان حملة ضخمة من التضليل الإعلامي من قِبل الثورة المضادة، إذ لجأت الحكومة إلى نشر معلومات خاطئة لإضعاف الاحتجاجات. تضمنت التقليل من أعداد الإصابات، ونشر تواريخ ومواقع مظاهرات خاطئة، وإثارة النزاعات بين مجموعات المعارضة. في المقابل، تبنّى الناشطون استراتيجيات مضادة، مثل التعرف على العملاء الحكوميين على وسائل التواصل

---

(٤٨) تأسست المحطة في أوائل عام 2019، وحسام عثمان محجوب، العضو النشط السابق في حركة التغيير السودانية الآن والمتحدث باسم نقابة المهندسين السودانيين، أحد المديرين التنفيذيين المؤسسين لها، وهي قناة تلفزيونية ممولة من القطاع العام، تأسست بهدف سد الفجوة بين وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية، وذلك بفضل التوزيع الواسع لأطباق الأقمار الصناعية في المنازل السودانية.

(٤٩) Ibid., p226

(٥٠) Ibid., p233-234

وإعادة تنظيم مجموعاتهم للحماية.[٥٠]

خامسا: سيناريوهات السياسات البديلة

استنادا للتحديات والفرص ونماذج إعلام الشتات السابق ذكرهم يمكن استنباط بعض الاستراتيجيات والسياسات المتوقع تكون أكثر ملائمة لتطوير سياسات إعلام الشتات السوداني في ظل الظروف الحالية وهي:

- **دمج قضايا اجتماعية واقتصادية في النشاط الإعلامي:** لتوسيع قاعدة المتابعين والداعمين، يمكن اتباع نهج شبيه بتجربة الشتات البحريني، الذي وسّع مفهوم "الناشطية" ليشمل تقديم الدعم الإنساني والاقتصادي في المجتمعات المضيفة، واستخدام قنوات إعلامية متعددة تدمج بين النشاط السياسي والعمل المجتمعي غير المباشر، ومن خلاله يتم التركيز على قضايا مثل دعم اللاجئين وتقديم حلول اقتصادية، ومن ثم يتسع نطاق التأثير على المجتمعات السودانية دون التركيز فقط على المسائل السياسية المباشرة، وبالتالي تعزيز الاستدامة في التأثير.
- **توظيف الرواية الشخصية وتقنيات السرد القصص:** مثلما نجحت التجربة الإريترية في إيصال معاناة المواطنين عن طريق القصص الشخصية، يمكن للإعلام السوداني الشتاتي استخدام قصص المعاناة الشخصية للسودانيين المتضررين من الحرب، وذلك لخلق تفاعل إنساني وزيادة الوعي الدولي تجاه القضية السودانية.

- **تجنب الرقابة عبر تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال البديلة:** من التجربة

السورية، يمكن تطوير أدوات وآليات تواصل بديلة، كتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي المقيدة باستخدام تطبيقات VPN ووسائل أخرى تضمن الاتصال الآمن للناشطين السودانيين في الداخل والخارج، لضمان تدفق المعلومات رغم القيود المفروضة.

- **مكافحة التضليل الإعلامي:** بناءً على ما واجهه الإعلام السوداني من تضليل، يُمكن استحداث منصات متخصصة لرصد الشائعات والتحقق من الأخبار، مع توظيف شبكة من الصحفيين المواطنين على الأرض للحد من التضليل ونشر الحقائق.

- **التواصل المنظم بين الجاليات ومؤسسات الإعلام الدولية:** للتأثير الأكبر، كما هو الحال في التجربة السودانية قبل 2023، يمكن تعزيز الاتصال بين الجالية السودانية في الشتات والمنظمات الدولية والإعلام العالمي، بما يوفر دعماً أكبر لقضاياهم ويسهم في زيادة الضغط الدولي لصالح الشعب السوداني.

- **التنسيق العابر للحدود وتشكيل شبكات دعم:** مثل التجربة التونسية. أنشأ التونسيون في الشتات روابط وجمعيات تُعنى بالقضايا السياسية والاجتماعية. يمكن للإعلام السوداني الشتاتي الاستفادة من هذه الفكرة بتشكيل شبكات دعم وتنسيق بين السودانيين في مختلف الدول، تركز على توحيد الصوت وإبراز قضاياهم على الساحة الدولية من خلال حملات مشتركة.
- **الاستفادة من تقنيات الإعلام الجديد والتغطية البديلة:** كما في التجربة الإريترية، التي اعتمدت على وسائل غير تقليدية لنقل المعلومات وتجاوز الدعاية الرسمية، يمكن للسودانيين في الشتات التركيز على وسائل الإعلام

البديلة مثل المدونات وصفحات التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات التي قد لا تحظى بتغطية كافية من الإعلام التقليدي، إلى جانب توظيف أساليب السخرية والنقد السياسي لتعزيز الرسائل وتأثيرها.

- **التكيف مع الضغوط النفسية للحفاظ على استمرارية النشاط:** في التجربة السورية، اختار بعض النشطاء الابتعاد عن النشاط السياسي العلني لحماية صحتهم النفسية والعقلية بسبب الضغوط الكبيرة، فيمكن للسودانيين في الشتات تبني آليات دعم نفسي للمحافظة على استمرارية نشاطهم، مثل إنشاء مجموعات دعم وتواصل بين الناشطين لتخفيف الضغوط والتغلب على التحديات النفسية المتعلقة بالمنفى والنشاط السياسي.

- **تشكيل تحالفات متخصصة:** مثل تحالف سياسي يضم ناشطين وخبراء سياسات نفسية واجتماعية، لتطوير خطاب ملائم للجماهير السودانية والعربية والغربية، مع بناء قاعدة بيانات كبيرة وتنظيم تقارير دورية للمجتمع الدولي، وآخر تسويقي إعلامي يركز على الإعلاميين السودانيين في الشتات، ويوظف الإعلام الجديد وقنوات التواصل المختلفة لتعزيز الرسالة، مع اعتماد وسائل إعلامية متنوعة كالذكاء الاصطناعي والأفلام الوثائقية والتغطية عبر الأقمار الصناعية، ومن ثم التعاون بين التحالفين لتحقيق تكامل استراتيجي حيث يعتمد التحالف السياسي على التحالف الإعلامي لنقل المعلومات بدقة من داخل السودان، بينما يوفر التحالف الإعلامي الوسائل التقنية والإعلامية لنشر المحتوى وتحقيق التأثير الأمثل في الرأي العام.

- **استهداف الجمهور وفق احتياجاته:** أولا: الجمهور العربي من خلال تسليط

الضوء على الأزمات الاقتصادية والأمنية التي تؤثر على الدول المضيفة، وتحفيز تعاطفهم عبر قصص إنسانية مؤثرة ويمكن أيضًا التعاون مع تطبيقات محلية مؤثرة لتوسيع نطاق الرسالة،[٥١]

وثانيها: الجمهور الغربي من خلال التركيز على الآثار الاجتماعية للهجرات على أوروبا، وإنتاج أفلام وثائقية إنسانية مؤثرة، وتنظيم حملات تفاعلية على وسائل التواصل بمختلف اللغات.[٥٢]

---

(٥١) مثل تطبيقات الطعام: وهناك تجربة مماثلة حيث أعلن تطبيق "سنونو" وهو أحد التطبيقات المشهورة في قطر عن فيديو قصير يسرد القصة الشخصية لأحد لاجئات غزة، ويروج في نفس الوقت عن مشروعها الغذائي؛ وبما أن تطبيقات الطعام من أكثر التطبيقات شعبية في الوطن العربي فكان سهلا الوصول للجمهور العربي والترويج للقضية خاصة وأن المنصة المُعلن عليها كانت اسنستجرام حيث المنصة الأكثر تفاعلية في الخليج العربي
Snoonu, Link: https://www.instagram.com/reel/C9iD_YFscWi/?igsh=dW04bzNpdThiYmM4

(٥٢) وهناك بعض التجارب على ذلك مثل:
منظمة Save the Children وهي أطلقت في بدايات الحرب السورية فيديوهات لإظهار معاناة الأطفال، واستخدمت في الدعاية أطفال أوربيين لسهولة التأثير على الجمهور الغربي، وبالفعل وصلت مشاهداته إلى 75 مليون
Most Shocking Second a Day Video, Link: https://www.youtube.com/watch?v=RBQ-IoHfimQ
هاشتاج "Not A Target#، يهدف للتركيز على الصور الفوتوغرافية القوية على المنشآت والمدنيين الذي مفترض أن يكونوا خارج دائرة الصراع، وبعض من حوّلها لأفلام دعائية قصيرة مؤثرة، مثل ما أطلقته منظمة الحماية المدنية والمساعدات الإنسانية الأوروبية.
Hospitals are #NotATarget, Link: https://www.youtube.com/watch?v=R48of9SA52c
التعاون مع المؤثرين المشهورين لتقديم حملات دعائية عن الأوضاع في السودان.
نتفليكس : حيث قدمت فيلم The White Helmets الذي يسرد قصص فرق الدفاع المدني السوري، وفاز الفيلم بجوائز دولية وحصل على مشاهدات عالية.

خاتمة وتوصيات

في الختام، يتضح أن إعلام الشتات يلعب دورًا بارزًا في نقل الواقع السوداني وتشكيل الوعي العام للمغتربين تجاه قضايا الوطن الأم، خاصة في ظل الصراع الراهن. ورغم التحديات التي تواجهه، قدمت بعض الحالات نماذج ملهمة في التعامل مع هذا الواقع، وأسهمت في ربط الشتات بمجريات الأحداث والتأثير فيه. ومع ذلك، فإن تبني سياسات إعلامية بديلة تركز على توحيد الخطاب وتعزيز المهنية والحياد يمكن أن يزيد من تأثير إعلام الشتات ويضمن له دورًا أكثر فاعلية في خدمة مصالح السودان وأبنائه في الخارج. وفي إطار هذه السياسات يمكن تلخيص عدد من التوصيات الموجهة إلى ثلاثة مستويات:

التوصيات للنشطاء والعاملين في الإعلام الشتاتي

- **توسيع نطاق التغطية:** تعزيز شبكات الإعلام المنفي لتبادل الحلول بين المنافذ وتشجيع إشراك المانحين، مما يساعد على تعزيز الحوار حول القضايا الإنسانية والسياسية، والتعاون مع منظمات دولية لتوثيق الانتهاكات وتعزيز حقوق الإنسان.

- **التطوير المهني:** دعم التطوير المهني والتنظيمي المستمر بما يتناسب مع احتياجات كل هدف، مثل التحقيق في المعلومات المضللة، وإنتاج محتوى قابل للمشاركة وتحقيق الدخل عبر منصات متعددة، ودعم الجهود الجماعية لمنافذ الإعلام المنفي للتواصل مع شركات المنصات.

- **فهم الجمهور والتأثير:** دعم المنافذ الإعلامية لاستخدام أدوات التحليل الرقمي وتطوير طرق بديلة مثل استطلاعات الرأي لفهم الجمهور بشكل أفضل، مع الحفاظ على المرونة في قياس التأثير حيث تكون البيانات محدودة أو غير متاحة.

- **الهيكل التنظيمي ونموذج التشغيل:** تطوير هيكل تنظيمي مرن يسمح بالتكيف المستمر مع الظروف المتغيرة، بما في ذلك تحديات إدارة فرق موزعة جغرافيًا وتحسين المهارات لتناسب قنوات توزيع جديدة.

- **أماكن آمنة للتجمع:** توفير مساحات آمنة تجمع الموظفين الموزعين جغرافيًا، بما يتيح لهم التعاون الشخصي، والعمل على استراتيجيات تنظيمية، وتلقي الدعم النفسي والاجتماعي.

- **التغلب على الرقابة الرقمية:** دعم المنافذ الإعلامية في مواجهة الرقابة عبر الإنترنت من خلال تطوير أدوات تجاوز تقنيات الحجب، وإنشاء شبكات خاصة افتراضية (VPNs)، وتوظيف موظفين لإنتاج محتوى على منصات يصعب التحكم فيها مثل يوتيوب وتلغرام.

- **شبكة منصات إعلامية مشتركة:** تحرير مشترك ونشر متزامن، مما يسمح بتوزيع الأخبار والمعلومات بشكل أوسع ويعزز من قدرة الصحفيين على الوصول إلى جمهور أكبر، وتبادل الخبرات لتحسين جودة التغطية الإعلامية.

التوصيات للمانحين وداعمي وسائل إعلام الشتات

- **العناية الواجبة:** دعم المنافذ الإعلامية التي تُظهر التزامًا بتقديم معلومات متوازنة ومحايدة، يتجلى ذلك في رسالتها، واستراتيجيتها التحريرية، وهيكل ملكيتها.

- **الاستعداد للطوارئ:** تقديم الدعم للمنافذ الإعلامية للاستعداد للأزمات المتوقعة، مثل تطوير خطط طوارئ، وتعزيز الأمن الرقمي والمادي، ونقل البيانات والأرشيفات إلى الخارج، وضمان الوثائق القانونية اللازمة للصحفيين.

- **الدعم القانوني:** توفير دعم قانوني متكامل للتعامل مع التعقيدات القانونية التي تواجه المنافذ الإعلامية العاملة في بيئات متعددة، بما في ذلك التعامل مع قوانين الضرائب والموارد البشرية في البلدان المضيفة، ومواجهة التهديدات القانونية في الوطن الأم.

- **التدقيق الأمني ودعم مكتب المساعدة:** تقديم دعم شامل للتدقيق الأمني يغطي الجوانب المادية والرقمية والقانونية، بما في ذلك تحسين الأمان الرقمي لمنافذ الإعلام ذات الموارد المحدودة.

- **تمويل الجهات المانحة:** الاعتراف بأن تمويل الجهات المانحة سيظل جزءًا أساسيًا من استراتيجية الإيرادات، مع ضرورة أن يكون هذا التمويل مرنًا لدعم حالات الطوارئ وتطوير الاستراتيجيات دون إلهاء عن المهام الأساسية للمنافذ الإعلامية.

توصيات للمنظمات الدولية

- **إنشاء صندوق طوارئ دولي:** دعوات من منظمات دولية لإنشاء صندوق طوارئ لحماية الصحفيين السودانيين، مما سيوفر الموارد اللازمة لدعمهم في ظل الظروف الصعبة.

- **تطوير المهارات:** تقديم برامج تدريبية لتطوير مهارات الصحفيين تركز على الكتابة المهنية والتقنية، مما يساعدهم على تقديم تقارير دقيقة وموثوقة في أوقات الأزمات.

المراجع

- Sudan Tribune، رابط تويتر: https://linksshortcut.com/NLlRD، رابط الموقع الالكرتوني: https://sudantribune.com/
- Sudan News، رابط تويتر: https://x.com/Sudan_tweet ، رابط الموقع الالكتروني: https://sudant-weet.com/
- Sudanese Archive رابط تويتر: https://x.com/Sudan_Archive، رابط الموقع الالكتروني: https://sudanesearchive.org/ar/about، رابط منظمة نيمونيك (Mnemonic) التي تتعاون معها Sudanese Archive: https://mnemonic.org/
- أفريكا ميديا بالعربي، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@-africa-media-arabic
- بودكاست غربة، "مئة ألف شهيد..والمذبحة لم تتوقف مع م. محمد حسين، الموسم الثاني، الحلقة الثانية"، رابط الحلقة على يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=uxY97tVpyu0&t=73s
- تجمع المهنيين السودانيين، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/SdnProAssociation/?locale=ar_AR
- راديو دبنقا، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@RadioDabanga/videos، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/DabangaRadio/timeline/?ref=hl ، الموقع الرسمي: https://www.dabangasudan.org/ar
- سارة رانك وآخرون، إعلامية الشتات العربي: فهم دور الإعلام العابر للحدود في تشكيل العمل السياسي في الشتات، بيروت: مبادرة الإصلاح العربي للبحوث، 2022.
- السودان أونلاين، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@sudanonline/videos ، رابط تويتر: https://x.com/sudaneseonline
- سودان بلس، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@sudanplus279
- السودان بودكاست، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@alsudanpodcast/featured، رابط

تيك توك: https://www.tiktok.com/@alsudanpodcast

- سودان بوست، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@sudanpost9397/videos
- سودانس بوست، رابط الموقع الإلكتروني: https://arabic.sudanspost.com/ ، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/sudanspost.ar
- صحيفة التغيير الإلكترونية، رابط فيسبوك: https://www.facebook.com/altaghyeer2/
- صحيفة السوداني، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/alsudaninews/?locale=ar_AR
- فاطمة الزهراء عبد الفتاح، حرب موازية: آليات توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الصراع السوداني، أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 أبريل 2023، الرابط: https://linksshortcut.com/iNCar
- قناة سودانية 24، رابط اليوتيوب: https://www.youtube.com/@Sudania24TV/videos ، رابط فيس بوك: https://www.facebook.com/Sudania24TV
- المرصد السوداني للشفافية والسياسات، رابط الفيسبوك: https://www.facebook.com/STPT2022 ، رابط الموقع الرسمي: https://n9.cl/se8nbh
- Amnesty International, ERITREA 'You have no right to ask' – Government resists scrutiny on human rights, May 2004, p 47.
- Bill Ristow, Independent Media in Exile, A Report to the Center for International Media Assistance, June 15, 2011.
- Edom Gelan, The Guerrilla in town: Influences on Content Production in Exile Media, Missouri: University of Missouri-Columbia, MasterThesis, December 2020.
- Elmileik, A & Khalil, S., Sudan braces for 'millions march' as defiant protesters regroup. Al Jazeera English, 29 June 2019.
- Foltyn, S., Sudan's social media campaign of civil dissent boosts hopes of change. The Guardian, 11 Jan 2017.

- Isabelle Schläpfer and Rosie Parkyn, Flight and Fight: Supporting Exiled Media to Survive and Sustain, California: Internews, May 2024.
- Julianne Pidduck, Exile media, global news flows and democratization: The role of Democratic Voice of Burma in Burma's 2010 elections, Media Culture & Society, July 2012.
- Nesle De Schutter, Independent Media in Exile, University College Maastricht, August 2021.
- Radsch, Courtney, URGENT: Understanding and Responding to Global Emerging News Threats, March 1, 2023, (internews.org), Available at SSRN.
- Zere, A. T. Social Media in Exile: Disruptors and Challengers from Eritrea, Ethiopia, and Sudan [Doctoral dissertation, Ohio University], 2020.